

العنوان:	وزارة الخارجية الإسرائيلية وكيف تعمل
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	صفوة، نجدة فتحي
المجلد/العدد:	ع 48
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1975
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	168 - 192
رقم MD:	202843
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	عمل المرأة، إسرائيل، النظم السياسية، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، وزارة الخارجية، المرأة الإسرائيلية، موظفو وزارة الخارجية، اختيار الموظفين، القيادة الإدارية، الإدارة العليا، البعثات الدبلوماسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/202843

وزارة الخارجية الاسرائيلية وكيف تعمل

نجدة فتحي صفوة

بل وحشى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واسرائيل هي الدولة الوحيدة من اعضاء الامم المتحدة التي تعيش في تحد مستمر لقرارات المنظمة ، ويشكل استمرار وجودها في الاراضي التي تحتلها ما يعرف في لغة القانون الجنائي بـ « الجريمة المستمرة » .

وبالرغم من اعتراف دول متعددة في العالم باسرائيل ، في ظروف ولاسباب متنوعة ، فانها ما تزال تشعر بعقدة نقص بالقياس الى الدول الاخرى ، كما تشعر بالغربة في المنطقة ، وبالعزلة عن العالم .

ولذلك كان اول اهداف الدبلوماسية الاسرائيلية السعي لتأكيد وجود اسرائيل كدولة ذات سيادة على ارض فلسطين ، كما أنها تعمل دوما على ايجاد المناخ الدولي الذي يقبل بوجود هذا الجسم السياسي والاجتماعي الغريب وغير المنسجم في هذه المنطقة من العالم ، والذي يضمن بقاءه ودعمه بمختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة (١) .

ومن هنا تأتي الاهمية الخاصة للجهاز الدبلوماسي بالنسبة لاسرائيل . ان الدبلوماسية الاسرائيلية ، وأجهزتها في الداخل والخارج ليست ضربا من الترف ، ولا هي وسيلة لاستكمال المقومات السياسية للدولة العصرية ، وانما هي أداة من أدوات العمل من أجل تثبيت كيان هذه الدولة من جهة ، وانجاز البرامج العدوانية والتوسعية لهذه الدولة الفريدة من نوعها في تاريخ الدول — من جهة أخرى .

ولا بد من الإشارة في البداية الى أن هذا

هنالك أربع وسائل رئيسية تستعين بها الدول للتأثير في العالم الخارجي ، والمحافظة على كيانها ومصالحها ، وتحقيق اغراضها ضمن المجموعة الدولية التي تعيش بينها ، وهذه الوسائل هي : الدبلوماسية ، والاعلام ، والمال ، والقوة المسلحة . ويصعب كثيرا تحديد أي هذه الوسائل أكثر أهمية ، وأبعد أثرا ، لانها متممة بعضها لبعض ، ومتداخلة لا غنى لواحدة منها عن الثلاث الاخرى . ويتناول هذا البحث جهاز الدبلوماسية الاسرائيلية ، أي وزارة الخارجية ، طبيعتها ، وتكوينها ، وأجهزتها ، وكيفية عملها . وإذا كان الجهاز الدبلوماسي عظيم الاهمية لكل دولة من الدول ، مهما كبرت أو صغرت ، ومهما كانت طبيعة علاقاتها مع الدول الاخرى ، فان له بالنسبة لاسرائيل أهمية خاصة : فاسرائيل — بالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على قيامها — دولة ما زال كيانها ، ومشروعيتها وجودها ، محل خلاف عنيف ، ومع ذلك فانها تحمل نوايا عدوانية وتوسعية . واسرائيل هي الدولة الوحيدة ، في العالم التي لا تعترف بها أية دولة من الدول المجاورة لها ، وتعيش في أزمة مستمرة منذ أن وجدت ، وتشغل منذ قيامها أرضا مغتصبة من شعبها ، وما زال ذلك الشعب متمسكا بأرضه وينازع اسرائيل وجودها في تلك الارض . وهي ، الى ذلك ، تحتل أراضي تعود لثلاث دول من جاراتها ، وتزيد مساحة الاراضي التي تحتلها عن مساحة أراضيها التي اعطيت لها بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بأساليب غير ديمقراطية ولا اخلاقية ، وخرقا لمبادئ القانون الدولي ، وحق تقرير المصير ، وحقوق الانسان ،

الذي كان في ذلك الوقت مديرا لكلية الخدمة العامة التابعة للوكالة اليهودية ، والذي شغل بعد قيام اسرائيل مباشرة منصب المدير العام لوزارة الخارجية(٧).

وقد تأسست « كلية الخدمة العامة » في عام ١٩٤٦ لتقوم باعداد العناصر التي ستوكل اليها مهام الخدمة العامة في الدولة المرتقبة التي كانت الاستعدادات تجري لاقامتها . ومن بين ٦٠٠ مرشح تقريبا اختير ٢٥ طالبا،بضمنهم خمس فتيات بعد امتحان صعب احدث ضجة كبيرة في ذلك الوقت.وبعد تأسيس الكلية بوقت قصير اطلقت عليها الصحافة والرأي العام لقب « مدرسة الدبلوماسيين » ، كما أن الطلاب أنفسهم كانوا يشعرون أنه مهما كانت الاغراض المعلنة للكلية ، فانهم انما يدرّبون للعمل في الخدمة الخارجية للدولة اليهودية .

وقد انقسم هؤلاء الطلاب ، بعد صدور قرار التقسيم ، الى مجموعات دراسية ، وأخذوا يدرسون كيفية العمل في وزارات الخارجية الاخرى، معتمدين بالدرجة الاولى على الكتب . واصبحت المعلومات التي تجمعت لدى هؤلاء الطلاب أساسا لمشروع تأسيس وزارة الخارجية وجهازها . وقدم « ايتان » مخطط هذا المشروع ، بمسودته الاولى، الى اللجنة العليا في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، كما قدم المسودة النهائية في اخر ذلك الشهر ، وكان المخطط جاهزا للتنفيذ عند اعلان قيام الدولة فوراً .

وكان المشروع قد بني على فرضية رئيسية ، وهي عدم اتفاق اموال تزيد عما هو ضروري جدا، مع العلم بأن تأسيس وزارة خارجية وجهاز خدمة خارجية سيكلف مبلغا كبيرا من المال حتى لو اقيم على أسس متواضعة . وجاء في التقرير أنه « سيكون من الافضل تخصيص مبلغ معقول منذ البداية ، بدلا من افساد السفينة من أجل قطعة من الزفت » .

اقترح « ايتان » في مشروعه كيانا اداريا مؤلفا من سبع دوائر مقسمة على أساس جغرافي ، وهي : الشرق الاوسط ، اوربا الغربية ، اوربا الشرقية ، أمريكا الشمالية ، أمريكا اللاتينية ، الامبراطورية البريطانية ، آسيا وافريقية .

وبالاضافة الى هذه الاقسام الجغرافية كانت

البحث يتناول جهاز الدبلوماسية الاسرائيلية ، وليس سياسة اسرائيل الخارجية . فالسياسة الخارجية لدولة من الدول شيء ، وجهازها الدبلوماسي شيء آخر . ان سياسة اسرائيل الخارجية لا ترسمها وزارة الخارجية بمفردها — وكذلك الامر في جميع الدول — لان تلك السياسة تقرر بواسطة عدد كبير من المحطات والاهـمـزة ومجموعة من السلطات العليا في الدولة والجيش والاحزاب الحاكمة ، وترسم على ضوء ظروف واعتبارات متداخلة معقدة . أما وزارة الخارجية فهي الاداة التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية ، ويتم ذلك عن طريق أجهزة الوزارة في الداخل ، والممثلات الدبلوماسية في الخارج . وعلى مدى كفاءة هذه الاجهزة يتوقف حسن تنفيذ تلك السياسة .

نشأة وزارة الخارجية الاسرائيلية وتطورها

ظهرت وزارة الخارجية الاسرائيلية كاستمرار طبيعي للمكتب السياسي للوكالة اليهودية(٨)، وكان هذا المكتب أشبه بوزارة خارجية مصغرة، ومسؤولا عن علاقات الوكالة اليهودية مع الدول والمنظمات الاجنبية من أجل تنفيذ الاهداف الصهيونية باقامة دولة يهودية على الارض العربية في فلسطين .

وفي بداية تأسيس وزارة الخارجية كان رجال المكتب السياسي للوكالة هم العنصر المسيطر على الخدمة فيها ، وكان نفوذهم شاملا في تكوين تقاليد الوزارة في العمل . فقد كانت الحلقة الصغيرة التي تقوم باتخاذ القرارات في السنوات الاولى أشبه بأعضاء ناد مغلقة متضامن تسيطر عليهم روحية العمل الجماعي. وكانوا مجموعة من الرجال يعرف بعضهم بعضا منذ سنوات عديدة .

وكانت الوكالة اليهودية قبل ستة أسابيع من صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين العربية ، قد شكلت لجنة عليا لتخطيط التنظيم الاداري للدولة التي كانت الصهيونية تعمل على اقامتها في فلسطين بعد انسحاب بريطانيا . وقد ألفت هذه اللجنة بدورها عدة لجان فرعية لوضع الهيكل الاداري لكل وزارة من الوزارات التي ستتألف منها الحكومة الجديدة . أما اللجنة التي عهد اليها بوضع تصميم لهيكل وزارة الخارجية فكانت مؤلفة من شخص واحد هو « والتر ايتان »

قررت رفع درجة بعثتها الدبلوماسية في اسرائيل الى « سفارة » ، وتعيين سفير لديها . وقد فوجئت اسرائيل بهذا القرار (أ) ، ولكنها سارعت الى قبول العرض اذ وجدت ان مثل هذا العرض لا يمكن رفضه ، لا سيما وأن الولايات المتحدة كانت ممثلة لدى معظم الدول العربية بوزراء مفوضين فقط . وبعد ذلك بمدة قصيرة افتتحت اسرائيل أول سفارة لها في واشنطن .

وقد حدد المشروع المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية التي ستفتح ، وقسم هذه المؤسسات ، من الناحية الزمنية ، الى ثلاث فئات ، على أن يتم تأسيسها جميعا خلال ستة اشهر من اعلان قيام الدولة :

أ - مفوضيات في لندن وموسكو وواشنطن وباريس ، مكاتب جوازات سفر في هامبورغ وفرانكفورت وفيينا وبخارست (وهذه المؤسسات تفتح على الفور . وقد خطط فتحها نظرا للاهمية الواضحة للعواصم الاربع ، ومكاتب جوازات السفر لمنح التأشيرات ومقابلة الحاجة العاجلة لتأمين الاسراع في تهجير اليهود من تلك المدن الى اسرائيل) .

ب - قنصليات عامة في شنغهاي (للشرق الاقصى) وبراغ (لاوربا الشرقية والجنوبية الشرقية) وفي انقره وطهران ، قنصلية عامة في وارسو ، مكاتب جوازات في عدن والجزائر وتريست ، (وهذه المؤسسات كانت ستفتح « بأقرب وقت ممكن » ، وقد روعي في تحديدها الحاجة الى المهاجرين ، وهذه الحاجة هي التي فرضت شكل التمثيل القنصلي بصورة خاصة) .

ج - قنصليات عامة في ستوكهولم (للدول الاسكندنافية) وريو دي جانيرو (لأمريكا اللاتينية) ، قنصليات في بومبي وبروكسل وروما وجوهانسبرغ ومونتريال وملبورن ، (وهذه المؤسسات كانت ستفتح خلال ستة اشهر من قيام الدولة . وهنا كانت الاعتبارات السياسية هي التي حددت نوعية التمثيل ومكانه ، فقد كان على اسرائيل ان تكون ممثلة لدى الدول التي هنالك امكانية لان تكون صديقة لها ، مع مراعاة أهمية اسيا (قنصلية بومبي) وحسن الجوار في منطقة البحر المتوسط (روما) وأهمية أصوات جمهوريات أمريكا

هناك ست دوائر وظيفية : الاسم المتحدة ، القنصلية ، الاعلام ، التدريب والبحوث . وكانت هذه الدوائر ستعمل تحت رقابة مدير عام للوزارة . ولم يأخذ المشروع بها هو متبع في معظم الدول الاخرى من تعيين نواب او مساعدين لوزير الخارجية ، او وكلاء للوزارة . وكان هنالك أيضا نص يتعلق بمنصب « سكرتير عام » للوزارة يرأس الشؤون الادارية العامة ، والمسالية ، والسجلات ، والاوراق ، والبروتوكول ، مع سلطة اضافية للقيام بأعمال المدير العام في حالة غيابه (٤) .

وقد نص المشروع على اتخاذ العبرية للغة للعمل - بعد أن كانت الانكليزية هي اللغة المستعملة في المكتب السياسي للوكالة اليهودية بحكم طبيعة اتصالاتها مع سلطة الانتداب - وكان على المدير العام أن يضع المسائل العبرية للمصطلحات المستعملة في التعامل الدبلوماسي . ومع ذلك فقد نهض بهذه المهمة - كما كتب ايتان فيما بعد - أول وزير للخارجية « موشي شاريت » بمفرده تقريبا (٥) .

وتجري بعض الدول على مبدأ الفصل بين جهازى الخدمة الدبلوماسية والخدمة القنصلية، وان كان معظمها قد عدل عن هذا الفصل ، وأخذ يتجه الى توحيدهما بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة . وقد أخذ المشروع بمبدأ توحيد الجهازين الدبلوماسي والقنصلي وامكانية تبادل الموظفين بينهما .

وكانت أعلى درجات السلك الخارجي للدولة الجديدة هي درجة وزير مفوض ، أي أنه لن تكون لها سفارات ولا سفراء ، بل مفوضيات يرأسها وزراء مفوضون . وقد تبنى المشروع هذه الفكرة اعتقادا بأن السفارات تتطلب نفقات باهظة ، وانها تعد من مظاهر البذخ التي قد تكون مثيرة للحسد والبغضاء لدولة تتظاهر بأنها دولة صغيرة متواضعة . ويقون « ايتان » ان « ما كان كانيا لسويسرة وفلندة في ذلك الوقت كان بالتأكيد كانيا لاسرائيل » . ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل حتى عينت اسرائيل اول سفير لها . فبعد ان اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل اعترافا قانونيا في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ أبلغتها انها

عدة تحتاجها وزارة الخارجية هي مكتبة : ولذلك فقد أعدت لها أصناف متنوعة من الكتب .

ولما أعلن قيام الدولة الصهيونية على الأراضي العربية في فلسطين بدأ العمل مع وزير الخارجية في تل أبيب موظفان اثنان . أما الآخرون المزمع تعيينهم فقد كانوا محاصرين في القدس .

وأصبح « شرتوك » (شاريت) ، رئيس المكتب السياسي للوكالة اليهودية ، ووزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة التي ألفت برئاسة بن غوريون . كما عين والتر ايتان ، مدير «كلية الخدمة العامة» التابعة للوكالة ، مديرا عاما للوزارة . وشغل ايتان هذا المنصب خلال السنين الاحدى عشرة التالية ، وهي أطول مدة يقضيها فيه أي مدير عام حتى الآن .

ونما عدد الموظفين في الوزارة خلال شهر واحد من اثنين الى مائة ، وكان أول عمل اضطلعت به الوزارة الجديدة هو ابلاغ حكومات العالم بقيام اسرائيل كدولة ، وطلب اعترافاتها^(٩) ولم يكن هنالك في الوزارة من يعرف كيف تصاغ أوراق الاعتماد ، وقد أدى ذلك الى حادثة أصبحت مشهورة ، وهي أنه حين قدم « آفريل » أوراق اعتماده وزيرا مفوضا في براغ ، اعادتها الحكومة الجيكوسلوفاكية طالبة اعادة كتابتها بالصيغة المعتادة « حسب النموذج المرفق بطيه »^(١٠) .

وبالرغم من تطبيق معظم ما جاء في المشروع الاصلي ، فقد كانت هنالك حالات صغيرة للخروج عليه ، منها ظهور بعثات على مستوى السفارات في وقت مبكر مثل سنة ١٩٤٩ استجابة لمبادرة الولايات المتحدة ، وهو أمر أصبح فيما بعد شاملا لتمثيل اسرائيل الدبلوماسي في الخارج في سنة ١٩٦٥ . ثم تغيير مراكز بعض مكاتب الجوازات ، وسرعة الغاء بعضها ، بعد أن أصبح معظم الراغبين في الهجرة منها في طريقهم الى فلسطين . ومع ذلك ، فان التكوين الاساسي لوزارة الخارجية ، والمبادئ التي توجهها كانت مستقاة من (المشروع الاصلي) الذي وضعه ايتان .

تكوين الوزارة واقسامها

ان الاطار التنظيمي لوزارة الخارجية الاسرائيلية في سنة ١٩٤٩ تضمن معظم مقترحات ايتان الواردة

اللاتينية (ريو دي جانيرو) - وأخيرا بعض المراكز الرئيسية للتجمع اليهودي (جوهانسبيرغ ومونتريال وملبورن) . ويلاحظ ان مدينة نيويورك التي كانت أكبر المراكز التي تعتمد عليها وزارة الخارجية في الخارج ، ومن أهم مراكز التجمع اليهودي في العالم ، لم يرد لها ذكر في المشروع الاصلي ومع ذلك فقد افتتحت فيها قنصلية عامة بعد قيام اسرائيل بيومين^(٧) .

وقد تضمن المشروع مواعيد دقيقة للتطبيق : فقد حدد الاول من شباط (فبراير) ١٩٤٨ موعدا لتعيين المدير العام للوزارة ، والسكرتير العام بعده بعشرة أيام ، وكبار الموظفين الآخرين في ١٥ اذار (مارس) .

وكان المبعوثان الى الخارج سيرسلون في النصف الثاني من اذار لمفاوضة حكومات الدول من أجل الحصول على اعترافاتها ، وان الجهاز بأكمله سيكون في حالة تأهب للعمل في يوم الصفر (١٥ مايس مثلا) مع ٧٢ شخصا ، بما فيهم ٢٨ موظفا ، يكونون على مكابهم ، و ٤٠ آخرين على استعداد للسفر الى مراكز عملهم في الخارج ، بما فيهم ٤ وزراء مفوضين ، و ٤ مستشارين ، و ٤ سكرتيرين اولين .

أما الميزانية المقترحة لوزارة الخارجية الجديدة فكانت صغيرة نسبيا ، لا تزيد عن ٤٠٠.٠٠٠ جنيه فلسطيني (تساوي في ذلك الوقت ٢٠٠.٠٠٠ دولار امريكي) ، نصفها للرواتب والخصومات . وكان من الواضح أنها قدرت على ضوء ميزانيات وزارات الخارجية في مصر والعراق ولبنان^(٨) .

وقد نظم المشروع ايضا موضوع الارتباط بسين دوائر وزارة الخارجية وبين الوزارات ودوائر الدولة الاخرى التي تتصل بها أعمال وزارة الخارجية . الدائرة الاقتصادية مع وزارة التجارة والصناعة . دائرة الاعلام ، مع جميع الوزارات والمنظمات الاخرى ذات العلاقة . الدائرة القانونية مع وزارة العدل . السكرتير العام مع وزارة المالية (فيما يتعلق بالشؤون المالية للوزارة) .

كما اقترح المشروع عملية تحقيق واختبار تتعلق بالامن ، وتشمل جميع الموظفين .

واضاف واضح المشروع : « وربما كانت اهم

« نائب المدير العام » كما ادخل منصب سفير مطلق الصلاحية او سفير متجول فسي السنة ذاتها .

على ان اكبر التغييرات التي طرأت على تنظيم الوزارة وأهمها كانت في مارس سنة ١٩٦٨ ، فقد زاد عدد مساعدي المدير العام الى اكبر عدد في تاريخ الوزارة (سبعة بضمنهم نائب المدير العام) للاشراف على الدوائر الادارية والوظيفية والجغرافية . واستحدثت منصب « المفتش العام » للخدمة الخارجية . وقسمت أوروبا الغربية الى دائرتين (اما أوروبا الشرقية فقد كانت لها دائرة مستقلة) . ووسع نطاق دائرة الولايات المتحدة لتضم كندا في دائرة اعيدت تسميتها بدائرة امريكا الشمالية . والغيت دائرة الكومنولث البريطاني ، فألحقت شؤون أستراليا ونيوزيلندا بدائرة موسعة سميت « دائرة آسيا والاقيانوس » . ووسع نطاق دائرة الشرق الاوسط وسميت « دائرة الشرق الاوسط وشرق البحر المتوسط » واصبحت تضم شؤون تركيا ، وقبرص ، وايران ، الى جانب الدول العربية في المنطقة . وكذلك استحدثت دائرة للشؤون السياسية للامم المتحدة منفصلة عن دائرة المنظمات الدولية — مع العلم ان الانفصال كان قائما منذ مدة طويلة من الناحية العملية .

ان الاسباب الموجبة لهذه التعديلات لم تذكر رسميا ، ولكن الرأي السائد بين موظفي الوزارة وبعض مديري دوائرها انها اجريت لمجرد استحداث مناصب بدرجات ذات مستوى مناسب ، وذات مسؤولية كافية للعمل والتحرك . اما من الناحية الشكلية فقد اجريت تلك التعديلات لايجاد مناصب كافية للعدد المتزايد من السفراء الذين يعودون الى القدس بعد فترات طويلة من العمل في الخارج . وهناك من يرى ايضا حاجة حقيقية الى زيادة عدد مساعدي المدير العام بسبب اتساع نطاق المشاكل والمهام التي تواجهها الوزارة (١١) .

مهام وزارة الخارجية

تضطلع وزارة الخارجية الاسرائيلية بمهام (معلنة) واخرى (غير معلنة) ، او بعبارة اخرى ، مهام تشابه مهام وزارات الخارجية في جميع الدول ، واخرى تختص بها وزارة الخارجية

في المشروع : مدير عام ذو صلاحيات ومسؤوليات تشمل اعمال الوزارة كلها ، وسكرتير عام مسؤول عن الشؤون الادارية ، وعدد من الدوائر المقسمة على اساس جغرافية ووظيفية . ومع ذلك ، فهناك بعض الاختلافات منها اضافة مستشارين (شخصيين) لوزير الخارجية (كان هنالك ثلاثة منهم في سنة ١٩٤٩) ، ومستشار قانوني لوزارة الخارجية (مدير الدائرة القانونية) ، رفع شعبية البحوث الى مستوى « دائرة » . ومنها اضافة بعض الدوائر الجديدة : الثقافية ، السزوار الاجانب . ومنها بعض التغييرات في الاسماء والعناوين : دائرة الامم المتحدة اصبحت تدعى دائرة المنظمات الدولية ، دائرة امريكا الشمالية اصبحت دائرة الولايات المتحدة ، دائرة الامبراطورية البريطانية اصبحت — تمشيا مع الزمن — دائرة الكومنولث البريطاني . كما اصبحت لشؤون آسيا دائرة خاصة بعد ان كانت هناك دائرة واحدة للشؤون الاسيوية والافريقية .

وقد طرأت على وزارة الخارجية الاسرائيلية خلال السنوات العشرين الاولى لتأسيسها تغييرات تنظيمية مختلفة . فاستحدثت فيها في سنة ١٩٥١ دائرة جديدة لشؤون الهدنة ، في حين أن تلك الشؤون كانت حتى ذلك الوقت من اختصاص وزارة الدفاع وحدها . وكذلك دائرة الشؤون الاسيوية جرى توسيعها وادمجت فيها الشؤون الافريقية في سنة ١٩٥٧ ، ثم اعيد فصلها الى دائرتين مستقلتين في سنة ١٩٦٠ .

وبين الدوائر الوظيفية استحدثت دائرة جديدة للتخطيط السياسي والاقتصادي في بداية سنة ١٩٦٠ ، وكانت مهمتها الاساسية مقاومة المقاطعة العربية ، وكذلك استحدثت دائرة « التماون الدولي » في سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ كشعبة في البداية ثم كدائرة . والغيت دائرة شؤون الهدنة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ تهيئة لاحلال اتفاقية وقف اطلاق النار محل اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ .

وفي سنة ١٩٥٢ ادخلت للمرة الاولى وظيفة « مساعد المدير العام » وزاد عدد المساعدين مع السنين ، وفي سنة ١٩٥٣ اُلغى منصب السكرتير العام للوزارة ، وتولى اعماله احد مساعدي المدير العام ، وفي سنة ١٩٦٦ استحدثت منصب

الدبلوماسيين الاسرائيليين ، وكذلك ملحقتي قواتها المسلحة والملحقين الفنيين الاخرين (كالمحققين الصحفيين والثقافيين والتجارين) كانوا مشتركين في تلك الاعمال . وقد اضطرت حكومات عدد من الدول الى اعتبار بعض الدبلوماسيين الاسرائيليين أشخاصا غير مرغوب فيهم وطردهم من بلادها في اوقات مختلفة .

ونذكر على سبيل المثال نماذج من اعمال السفارة الاسرائيلية في موسكو في الفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦ (التي اتيح لكاتب هذه السطور ان يرضيها في الاتحاد السوفييتي ويرقب نشاط السفارة الاسرائيلية شخصيا) بما ينافي التقاليد الدبلوماسية التي تعلن اسرائيل عن تمسكها بها .

وكان هذا النشاط يتركز بالدرجة الاولى على تحريض يهود الاتحاد السوفييتي على الهجرة الى اسرائيل ، وممارسة كل ضغط ممكن على الحكومة السوفييتية لحملها على السماح لهم بذلك ، لمتجئة بذلك الى اساليب الدعاية والى الضغط الدبلوماسي على المستوى الثنائي والدولي .

وكانت اسرائيل قد ادركت انها اجتذبت من يهود اوربا كل من يمكن اجتذابهم ، وان معين الهجرة اليهودية من اوربا قد نضب . كما ظهر لها تعذر اقناع اليهود الامريكيين بالهجرة ، وانهم يكتفون بتقديم المساعدات الى اسرائيل دون ان يفكروا في الهجرة اليها لانهم لا يريدون التضحية بمستوى المعيشة الذي يتمتعون به في الولايات المتحدة . وظهر ايضا ان الدعوة الصهيونية تواجه المشكلة نفسها في امريكا اللاتينية . ولذلك اتجهت اسرائيل الى المركز الثاني للتجمع اليهودي في العالم بعد امريكا ، وهو الاتحاد السوفييتي محاولة اجتذاب يهودها ، ولجأت من أجل تحقيق هذه الغاية الى طريقتين : الاولى ، شن حملة تشهير عالمية واسعة على الحكومة السوفييتية واتهامها باضطهاد اليهود والتمييز ضدهم ، بقصد ارجاعها أمام الرأي العام العالمي ، والثانية ، ترغيب اليهود السوفييت انفسهم في الهجرة ، وبث الدعاية الصهيونية بينهم . وكانت الاعمال التي يقوم بها موظفو سفارة اسرائيل في موسكو تنفيذًا للجانب الثاني من هذه الخطة .

كانت السفارة تتخذ من الكنس اليهودية مراكز

الاسرائيلية وحدها بحكم طريقة قيام اسرائيل كدولة ، وطبيعة تكوينها ، ومطامعها التوسعية واهدافها العدوانية .

اما المهمات (المعلنه) او التي تشابه مهمات وزارات خارجية الدول الأخرى ، فهي معرفة تعريفها واضحا في تقريرها السنوي - وهي تعهد وصيانة العلاقات الرسمية لدولة اسرائيل مع بقية الدول التي تتبادل واياها التمثيل الدبلوماسي او تقيم علاقات اقتصادية او تجارية او ثقافية ، والعمل على توثيق تلك العلاقات ، وخاصة فيما يعود بالنفع على اسرائيل والتأييد لستراتيجيتها ، وذلك بالوسائل الآتية : عرض شؤون الدولة أمام حكومات العالم وأمام المنظمات الدولية ، احاطة حكومات ومنظمات وشعوب العالم علما بمواقف اسرائيل ومشاكلها ، تنمية العلاقات الثقافية مع الحكومات والشعوب ، توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى ، تقديم المساعدات الى الدول النامية ، حماية حقوق رعايا اسرائيل في الخارج ، وتقديم الخدمات التفضيلية لرعايا الدول الأخرى .

ومن أبرز مهمات وزارة الخارجية الاسرائيلية أيضا العناية بتوثيق العلاقات بين دولة اسرائيل والجاليات اليهودية في الخارج ، والعناية بالمصالح الجوهرية لتلك الجاليات (١٢) .

وقد حاولت اسرائيل منذ اول قيامها ، وتأسيس جهازها الدبلوماسي ، ان تتظاهر بأنها دولة عصرية من جميع الوجوه ، وأن تضي على ذلك الجهاز مظاهر الدبلوماسية الكلاسيكية النزهاء التي تتحاشى اعمال الجاسوسية او التخريب او التهريب او ما شابه ذلك من الاعمال التي تؤكد قواعد التعامل الدبلوماسي على وجوب تجنب المثل الدبلوماسي لممارستها ، والتي لا يمكن لاية دولة ان تعترف بأنها تقوم بها .

ومع ذلك فقد كانت هنالك حوادث كثيرة تبين منها للرأي العام العالمي ان جهاز الدبلوماسية الاسرائيلي يمارس الى جانب مهماته الرسمية المعلنه ، مهمات سرية اخرى غير معلنه وغير مدونة في الكتب السنوية للحكومة ، ولا في تقارير الوزارة ، كاعمال الجاسوسية والتخريب والافتغياتال وتهريب الاشخاص وحتى البواخر . وان المثلين

يحتجون فيها على اقامة اسرائيل علاقات دبلوماسية وودية مع المانيا الغربية « تلك الدولة التي تعمل على تغيير الحدود الحالية ، وتستعد لشن حرب ضد الشعوب المحبة للسلام وتستخدم في وظائف الدولة نازيين من عملاء آيخمان متفاضية عسن جرائمهم » الا ان موظفي السفارة رفضا تسلم تلك العريضة ، وكان ذلك من حقها طبعا ، ولكنها ادليا بأقوال تمس الحكومة السوفيتية والحزب الشيوعي السوفيتي . وغادرا اوديسا في اليوم التالي . فنشرت جريدة « ازنستيا » - الناطقة بلسان الحكومة - مقالا هاجمت فيه سفارة اسرائيل على تصريحات موظفيها في الكنيس ، وعلى رفضهم تسلم العريضة(١٤). وبعد ذلك بستة اسابيع سافر السفير الاسرائيلي الى اوديسا وحضر الصلاة في الكنيس ، وبعد انتهائها نهض في محله ووجه الى الحاخام سؤالاً عن سبب ارسال الاحتجاج الى الصحف بعد أن رفضه موظفا السفارة ، واشتبك معه في مشادة كلامية ، ووصفه بأنه نازي وليس يهوديا ، كما الح أن يعطلي الخبر ويدافع عن موقف اسرائيل ووجهة نظرها من تبادل التمثيل الدبلوماسي مع المانيا الغربية ، فرفض الحاخام بطبيعة الحال ، وبين للسفير انه لا يجوز بحث القضايا السياسية في المعابد الدينية . ونشرت جريدة « ازنستيا » بعد عودة السفير من اوديسا مقالا هاجمته فيه بالاسم ، وكان شديد اللهجة في انتقاده لتصرف السفير(١٥).

وصرح ناطق بلسان السفارة على اثر نشر المقال للمرسلين الغربيين ان اتهامات جريدة « ازنستيا » لا اساس لها من الصحة . فنشرت جريدة « نيويورك تايمس » هذا التصريح في الصفحة الاولى من طبعتها الاوروبية(١٦)، كما ان جريدة « لوموند » الفرنسية نشرت الخبر وانتقدت جريدة « ازنستيا » على مهاجمتها سفير دولة اجنبية وعدت ذلك منافيا لواجبات المجاملة تجاه السفراء الاجانب ، ولم تجد كلتا الجريدتين في تصرفات السفير المذكور ما يستوجب الانتقاد ولم تعلقا عليها بكلمة .

وفي سنة ١٩٦٦ طردت الحكومة السوفيتية خلال فترة تتل عن الشهر الواحد موظفين دبلوماسيين اثنين من سفارة اسرائيل لقيامهما بنشاط تخريبي يتنامى والعرف الدبلوماسي، وبشكل اساءة لسياسة

للدعاية التي تحاول القيام بها ، فمتصل باليهود السوفييت الذين يحضرون لتأدية الصلاة ، وتوزع بينهم المنشورات الصهيونية . وكان مستشار السفارة « ابراهام آغمون » يكثر من التردد على الكنيس لهذه الغاية ، فلفتت الحكومة السوفيتية نظر السفارة الى ما يقوم به اكثر من مرة . ونشرت جريدة « ترود » - الناطقة بلسان نقابات العمال - في شهر مارس سنة ١٩٦٤ مقالا عن هذا الموضوع اشارت فيه الى الرسائل العديدة التي تلقتها الجريدة من المواطنين السوفييت اليهود ، والتي يستنكرون فيها المنشورات التي كان مستشار السفارة يوزعها على المصلين ، او يتناسى مجموعات منها على مقاعد الكنيس . واخيرا قررت الحكومة السوفيتية في شهر آب سنة ١٩٦٤ طرد آغمون باعتباره شخصا غير مرغوب فيه .

وكشف النقاب بعد ذلك عن حادث آخر وقع في مدينة « ريغا » عاصمة جمهورية « لاتفيا » - التي يؤلف اليهود نسبة كبيرة من سكانها - اذ قبضت السلطات السوفيتية على السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية المدعو « زيهراد » بينما كان يتجول بين المستحقين على شاطئ البحر المزدحم . وبينما كان يشغلهم بالنحية والاستفسار عن اعمالهم واسمائهم تضع زوجته بين امعتهم رزمة صغيرة تحتوي منشورات اعتبرتتها الحكومة السوفيتية معادية لها ، ووصفتها بأنها « معلومات صهيونية معادية للسوفييت » . وقد نشرت الصحف السوفيتية بمناسبة هذا الحادث مقالات هاجمت فيها سفارة اسرائيل بشدة ، ونشرت جريدة « ترود » مقالا بعنوان « هدايا مسمومة » ومعه تصوير لسكرتير السفارة والى جانبه رزمة من المنشورات التي كان يوزعها على المستحقين(١٧).

وهناك حادث آخر كان له صدى واسع في الصحافة السوفيتية والعالية وأثار ضجة كبيرة في الاوساط الدبلوماسية في موسكو ، حدث في مدينة اوديسا ، ميناء الاتحاد السوفيتي على البحر الاسود ومن أقدم مراكز التجمع اليهودي وأكبرها حيث يؤلف اليهود أكثر من ٢٠ بالمائة من مجموع سكان المدينة . فقد تقدم بعض افراد الجالية اليهودية في اوديسا الى اثنين من موظفي السفارة الاسرائيلية اثناء زيارة قاما بها الى مدينتهم عريضة

يجيدون لغات متعددة . ومع ذلك فان الحاجة الى هذه الفئة الثانية قد قلت كثيرا بعد سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، لان علاقات اسرائيل مع الاتحاد السوفيتي ومعظم الدول الاشتراكية لم تعد على ما كانت عليه في بداية قيامها ، وبالرغم من استمرار هذه العلاقات بصورة عامة (حتى سنة ١٩٦٧) فانها كانت على نطاق اصغر من السابق كثيرا .

ومنذ سنة ١٩٥٣ اصبح تعيين الموظفين في وظائف وزارة الخارجية خاضعا لامتحان تجريه لجنة خاصة في الوزارة .

ويجتاز المرشحون للوظائف الدبلوماسية امتحانات كفاءة في الموضوعات الفنية (ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي) وفي اللغات . وهناك الى جانب الامتحان تحقيق تجريه دوائر الامن ، وهو يشمل جميع المرشحين بدون استثناء . ويكون التعيين على سبيل التجربة لمدة تتراوح بين ستة اشهر وسنة واحدة .

كانت امتحانات الموظفين في المراحل الاولى - وحتى سنة ١٩٥٩ - تجري من قبل لجنة مؤلفة من كبار موظفي وزارة الخارجية . وكانت هذه الامتحانات - السنوية - مفتوحة عمليا لخريجي الجامعات الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٢ و٣٠ عاما ومن يجيدون احدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية (الى جانب العبرية طبعا) .

وفي سنة ١٩٥٩ تغيرت طريقة اختيار الموظفين وتعيينهم بتشريع قانون الخدمة المدنية ، فأصبح الاعلان عن الوظائف الشاغرة في الوزارة اجباريا - بالنسبة للدرجات الدبلوماسية - كما هي الحال في الامتحانات السنوية للخدمة المدنية ، حيث يتم اختيار ٢٠ الى ٣٠ مرشحا سنويا . وقد وطد هذا الاسلوب الجديد المبدأ القائل بضرورة اتخاذ الكفاءة أهم الاعتبارات في التعيين ، وذلك الا في حالات استثنائية نادرة جرى فيها التجاوز عن مبدأ الكفاءة (١٧) .

وبالرغم من اهتمام وزارة الخارجية الاسرائيلية بانتقاء موظفيها من بين أكثر العناصر ذكاء وثقافة ، فما تزال هناك شكوى بين الزمرة التي تخطط السياسة الخارجية من ضعف الكفاءة بين موظفي السلك الخارجي الاسرائيلي - وخاصة في الدرجات المتوسطة - وبالرغم من ان هذه الظاهرة لا تنفرد

البلد المضيف ، وهما « داغيد غافيج » السكرتير الثاني ، و« باز » السكرتير الثالث . وقد نشرت الصحف السوفيتية مقالات هاجمت فيها موظفي السفارة وقرنت النشاط الذي يمارسونه بما يمكن ان يسمى بـ « الايديولوجية التخريبية » . وقالت جريدة الازفستيا في عدد ١٩٦٦/٩/٦ : « .. فهم يمهون الحقائق ، ويزيفون الواقع في محاولات يائسة لخدع البعض واغرائهم بالهجرة الى ارض الميعاد او الفردوس الارضي : اسرائيل » .

ويتضح من هذه الامثلة - ولا شك ان هناك أمثلة كثيرة غيرها وقعت في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول - ان وزارة الخارجية الاسرائيلية ، وممثلاتها في الخارج ، تضطلع بكثير من المهام غير المعتادة ، وتستبج لنفسها الخروج عن مبادئ التمثيل الدبلوماسي السليمة حينما تجد ضرورة لذلك . وهذه المهام التي تعد غير مشروعة في التعامل الدبلوماسي ليست الا نتيجة طبيعية لشعور اسرائيل بالحاجة الى اللجوء اليها لتدعيم كيائها الذي هو الاخر غير مشروع .

الموظفون

أولا - كيفية اختيارهم : تمكنت وزارة الخارجية من مجابهة مشكلة اختيار الموظفين في البداية بانتقال ٢٤ شخصا من كبار اعضاء المكتب السياسي للوكالة اليهودية الى وزارة الخارجية لدى تأسيسها مباشرة . وقد كان هذا العدد كافيا لتوفير هيكل الجهاز لجميع الدوائر الجغرافية ولدويان الوزارة الجديدة . ولكن هذا المصدر سرعان ما استنفد وصار اختيار الموظفين وتعيينهم في وزارة الخارجية يتم (حتى سنة ١٩٥٣) بناء على توصية او ترشيح من الاشخاص او المؤسسات المعروفة ، وذلك بسبب الحاجة الملحة الى ملء عدد كبير من الوظائف المتوسطة او الكبيرة . وهذه مشكلة جابهتها وزارات الخارجية في معظم الدول التي قامت حديثا .

وقد أعطيت الأفضلية في البداية الى مجموعتين : اولاهما ، اليهود القادمون من البلاد الانكولسكسونية ، وذلك لكثرة الحاجة الى الناطقين باللغة الانكليزية من جهة ، ولان الاختيار كان بيد الفئة الانكولسكسونية من جهة اخرى . والثانية ، جماعة اوربا الشرقية الذين كانوا

نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٤ حين أصبحت الدرجات بتسلسل تصاعدي (بعد ان كان ترتيبها في السابق تنازليا) فأصبحت حسب الجدول الآتي : الدرجة ١٣ : متمرن (تلميذ دبلوماسي) ، ١٤ - ١٥ : سكرتير ثالث ، ١٥ - ١٦ : سكرتير أول ، ١٦ - ١٨ : مستشار ، ١٧ - ١٩ : وزير مفوض ، ١٩ - ٢٠ : سفير ، ٢٠ : المدير العام لوزارة الخارجية . أما الدرجات من ١٢ الى ١ فهي درجات الموظفين الإداريين (السلك المدني) المعينين عن طريق مراكز التوظيف ولجنة الخدمة المدنية (او مجلس الخدمة) .

ان الحد الأدنى للمدة التي يجب ان يعيها الموظف في كل درجة من الدرجات الدبلوماسية كانت محل خلاف بين وزارة الخارجية ولجنة الخدمة المدنية (مجلس الخدمة) لعدة سنوات . وهي من الناحية الرسمية سنتان للمتمرن ، ٦ سنوات للسكرتير الثالث والثاني ، ٥ سنوات للسكرتير الأول و ٦ سنوات للمستشار - أي ما مجموعه ١٩ سنة على الأقل قبل ان يصل الموظف الى درجة رئيس بعثة بدرجة وزير مفوض . وقد كانت هناك استثناءات كثيرة من هذه القواعد في السنوات الأولى ، وبعدها أيضا لم يكن التمسك بها شديدا دائما .

ان الترقيات والتقلات وجميع ما يتعلق بشؤون التعيينات تقوم بها « لجنة التعيينات » في الوزارة . وكانت هذه اللجنة تتألف من عدد من كبار موظفي الوزارة ، اما المدير العام ومساعدته لشؤون الادارة فكانا عضوين دائمين فيها . وكانت اجتماعات اللجنة ، ومواعيدها ، تختلف باختلاف شخصية المدير العام وطريقته في العمل ، ودرجة نفوذه الشخصي وتركيزه الاعمال والقرارات في يديه او تركها للجنة .

ومنذ سنة ١٩٦٨ أصبحت شؤون التعيينات والترقيات والتقلات قسمة بين لجتين ، احدهما برئاسة وزير الخارجية ، وهي تختص بشؤون كبار الموظفين (مدير دائرة وما فوق في الوزارة ، ورؤساء البعثات في الخارج) ، كما تضم المدير العام ونائبه ومساعدته للشؤون الادارية والمفتش العام .

ان رؤساء البعثات الدبلوماسية ، والمدير العام لوزارة الخارجية ، يكون تعيينهم - من الناحية

بها اسرائيل وحدها بين الدول الحديثة ، فان الثمن السياسي الذي تدفعه اسرائيل بنتيجة انخفاض مستوى ممثلها الدبلوماسيين يكون اكبر مما هو بالنسبة للدول الاخرى ، بسبب الاهمية الخاصة للعلاقات الخارجية لدولة تعيش في أزمة مستمرة ، وهي ما تزال في حالة حرب مع جميع الدول المحيطة بها .

ان ازدياد الشكوى من عدم ارتفاع مستوى كفاءة موظفي الخدمة الخارجية الى الحد المطلوب حبل المسؤولين في سنة ١٩٦٤ على انشاء وحدة خاصة لتدريب الموظفين . وقد نظمت هذه الوحدة دروسا لـ ٥٢٠ موظفا في السنة الاولى . ويشترك الموظفون الكبار بموجب البرامج التي تضعها هذه الوحدة ، في دروس نظامية يقدمها معهد « يهود عصرنا » التابع للجامعة العبرية . ولهذه الدروس قيمة للموظفين الذين ستكون لهم علاقة مع اليهود في مواطنهم الاصلية في الخارج ، وهي تشمل على مواد في الانثروبولوجيا اليهودية ، وفي التاريخ والحضارة والثقافة اليهودية ، والشخصية اليهودية (١٨) .

اما التدريب الدبلوماسي الاستراتيجي فقد نقل مرة الى « كلية الدفاع الوطني الاسرائيلي » والهدف من وراء انشاء هذا المعهد هو ايجاد عقيدة شاملة للدفاع الوطني وخلق لغة مشتركة حول هذا الموضوع بين كل الذين يتحملون مسؤولية الدفاع الوطني في اسرائيل (١٩) . وتشتمل الدروس التي تدرس في الكلية على موضوعات مهمة من بينها الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع للشعب اليهودي في اسرائيل والخارج ، علاقات اسرائيل مع الدول الكبرى والدول النامية ، اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة . الخ . ويمتد برنامج الدروس لمدة ثمانية أشهر ، بمعدل عشر ساعات او اكثر يوميا لمدة خمسة ايام في الاسبوع يستمع الموظفون خلالها الى محاضرات من اساتذة الجامعات والوزراء والسفراء الاجانب وسفراء اسرائيل في الخارج والاساتذة الزائرين (٢٠) . غير ان هذه الكلية اقفلت بعد وقت غير طويل من افتتاحها .

ثانيا - الدرجات ، التقلات ، الترقيات : شهد
ترتيب درجات موظفي الخدمة الخارجية في اسرائيل تعديلات عديدة كان آخرها التعديل الذي أدخل في

الشككية - من قبل الحكومة بترشيح من وزير الخارجية . ولكن وزير الخارجية - في الواقع - يتمتع بسلطة كاملة في اختيار المدير العام ، وبسلطة كبيرة في تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج . أما الحد الأقصى لمدة الخدمة في أي منصب في الخارج ، فهو عادة خمس سنوات ، وإن كانت هنالك استثناءات بارزة لهذه القاعدة (٢١) .

٢) الضغوط الحزبية : أما العامل الثاني الذي كان له أثر سلبي في منغويات الجهاز الدبلوماسي الإسرائيلي فقد كان ضغط الأحزاب السياسية وبعض الوزارات الأخرى لادخا ن اعضائها في الخدمة الخارجية (٢٤) .

ولا شك ان التأثير الحزبي قوي في الخدمة المدنية الإسرائيلية ، ولكنه في وزارة الخارجية أقل منه في سائر الوزارات (باستثناء وزارة الدفاع إذ ان النفوذ الحزبي فيها أقل من وزارة الخارجية أيضا) وذلك لما تتطلبه الخدمة الخارجية من مؤهلات خاصة يؤدي التساهل فيها الى الاضرار بمصالح البلد العليا وسمعتها في الخارج . وقد عبر « بن غوريون » عن هذا بقوله في كتاب « بن غوريون يلقي نظرة الى الوراء » : « ان الشؤون الخارجية ، شأنها في ذلك شأن الدفاع ، من المجالات الهامة والحساسة في الحكومة ، وهي قد تتأثر بقرار سليم او خاطيء يتخذ في ادنى المستويات ، وهذا غير حاصل في الوزارات الأخرى . فاذا افتتح مركز بريدي في مكان غير مناسب ، او شقت طريق ضيقة ... قد يكون ذلك أمرا مزعجا ولكنه ليس كارثة .. ولكن حادثة على الحدود تنتج عن طرفة واحدة يطلقها جندي تحت إمرة عريف ، قد تؤدي الى توترات سياسية خطيرة . وبالطريقة نفسها فان العلاقات مع القوى الأخرى قد تتأثر برسالة حكيمه او حتماء ردا على رسالة من إحدى الحكومات الأجنبية » (٢٥) .

وقد كتب « ايتان » في سنة ١٩٥٨ انه بالرغم من ان وزير الخارجية كان منذ قيام اسرائيل ممن ينتمون الى حزب « ماياي » الحاكم ، فلم يكن هنالك سوى زمرة صغيرة من كبار الموظفين الذين هم اعضاء في ذلك الحزب . وحتى هؤلاء حصلوا على مناصبهم بكفائتهم ، وان عضويتهم في الحزب كانت

اما اللجنة الأخرى المختصة بشؤون الدرجات الصفرى (حتى المستشارين ونواب مديري الدوائر) فهي تتألف من المدير العام ومساعدته للشؤون الإدارية والمفتش العام وموظفين آخرين ورئيس شعبة الذاتية وممثل عن موظفي الوزارة يختاره المدير العام .

ان تركر السلطة والتناقض في طبيعة اعمال لجنة التعيينات مرت بأكبر تحول في تاريخها في عهد « جدعون رفايل » الذي تولى منصب المدير العام منذ سنة ١٩٦٧ ، فأصبحت سلطة اختيار الموظفين محتكرة بصورة متزايدة بيد المدير العام ومساعديه الإداريين (٢٦) .

ثالثا - عوامل سلبية : ان هذه التغييرات التي مرت بها طريقة التعيينات في وزارة الخارجية الإسرائيلية أوجدت سلكا خارجيا « مسلكيا » ذا نوعيات متباينة . ويبدو ان الستينات قد شهدت تدهورا في جاذبية الخدمة الخارجية في اسرائيل لاسباب متعددة منها ارتفاع الرواتب في مجالات العمل الأخرى ، وامكانيات السفر المتزايدة المتاحة في الاعمال الأخرى ، وتزايد عدد الاماكن غير الملائمة وغير الصحية التي فتحت فيها سفارات جديدة ، ومشاكل تعليم اطفال الموظفين وخاصة باللغة العبرية . وبالرغم من انه لم تكن هنالك ازمة تتعلق بعدد المتقدمين لوظائف وزارة الخارجية ، فان مستوى المتقدمين لم يكن عاليا ، مما أصبح مصدر قلق للمسؤولين في الوزارة .

ان نفسية موظفي الخدمة الخارجية في اسرائيل قد تأثرت بالفجوة الأساسية الموجودة بين القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي ، ومتطلبات العمل الدبلوماسي (٢٣) ، ويكمن وراء ذلك عاملان :

١) الرأي العام والخدمة الخارجية : كان الشعب في اسرائيل ينظر الى الجيش نظرة الاحترام في جميع الاوقات ، ولكنه لم ينظر الى الجهاز

وأخذت الأحزاب التي اشتركت في الوزارات الائتلافية في اوقات مختلفة تطالب رجالها في الخدمة الخارجية ، وخاصة في مناصب رؤساء البعثات الدبلوماسية . ويقول « ايتان » اول مدير عام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ان مقاومة هذه الضغوط أصبحت تزداد صعوبة بسبب ما يسفر عنه الحكم الائتلافي من مساومات بين الأحزاب . ومع ذلك ، فلم يعين اي رئيس بعثة اسرائيلي استنادا الى ولائه الحزبي وحده ، وان وزارة الخارجية كانت تلح دائما على ان المرشحين لمثل هذه المناصب يجب ان تتوافر فيهم المؤهلات الضرورية — وقد احتفظت لنفسها بحق رفض اي مرشح حزبي اذا كان دون المستوى المطلوب (٢٧).

وقد أضاف ايتان ان عشرة بالمائة فقط من رؤساء البعثات الدبلوماسية كانوا من مرشحي الأحزاب (في سنة ١٩٥٨) الى جانب عدد معقول من الأشخاص من خارج السلك ممن اختبروا مؤهلات خاصة لديهم . فحين عينت اسرائيل سفيرا لها في بورما اختارته لخبرته الواسعة في تأسيس المشروعات الصناعية للمستديروت (٢٨) وكانت تهدف من وراء ذلك التأكيد على ان هدفها الرئيسي من اقامة العلاقات الدبلوماسية هو تقديم المساعدة الفنية للدول النامية ، وانها تثبتنا لذلك تضع على رأس بعثتها الدبلوماسية شخصا فنيا وليس سياسيا . وكذلك الامر في حالة السفراء المعينين في معظم الدول الافريقية ، اذ كثيرا ما يكونون من الخبراء في شؤون الري او الاسكان او السدود او المرافق العامة . وهناك ايضا بين سفراء اسرائيل عدد من ضباط الجيش السابقين الذين كانوا بارزين أيضا في تمثيل اسرائيل الدبلوماسي في افريقيه .

وبالرغم من عدم توافر العدد الدقيق لمن هم من خارج السلك بين ممثلي اسرائيل في الوقت الحاضر ، فان كثيرا من موظفي السلك الخارجي الذين أجرى « بريشر » مقابلة معهم خالفوا ادعاء ايتان بأن عددهم كان قليلا جدا بدرجة لا تؤثر في نفسية موظفي السلك . والواقع ان آثار الاستياء ومظاهره — خاصة بين موظفي الدرجات الوسطى — ظهرت في سنة ١٩٦٢ بصورة صريحة ، حين تعالت الطلاب بوجوب التزام لجنة التعيينات والترقيات في الوزارة ببدء منح الافضلية في المعاملة وفي الحقوق للموظفين المسلمين (٢٩).

عفوية ولا علاقة لها بعملهم او مراكزهم كموظفين . ويضيف ايتان ان الوزارة كانت تبذل كل جهد ممكن لبقاء وزارة الخارجية بمعزل عن الضغوط الحزبية ، وانه لم يكن لهذه القاعدة سوى استثناءين : أولهما يتعلق بالسكرتير السياسي الخاص لوزير الخارجية . ولما كان الوزير ملتزما بكثير من الاعمال الحزبية فكان من الافضل ان يكون سكرتيره الخاص حزبيا ليتمكن من تأدية الجانب الاخر من اعمال الوزير بسهولة وحرية اكبر (٢٦) . اما الاستثناء الثاني فيتعلق برؤساء البعثات الدبلوماسية ويثير مشاكل اوسع من حيث المبدأ ومن حيث العرف المتبع .

وهناك دول — مثل بريطانياه وفرنسا والبرازيل — يشغل فيها جميع وظائف وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية في الخارج من اصغرها حتى اكبرها موظفون محترفون من السلك الخارجي تدرجوا فيه . وحينما تحدث استثناءات من ذلك فلا تكون الا على اساس مؤهلات شخصية استثنائية لمنصب صعب في وقت صعب . وهناك دول اخرى — ومن أبرزها جمهوريات أمريكا اللاتينية — تعد رئاسة بعثاتها الدبلوماسية مكافأة على خدمة سياسية او عامة . وتكون في حالات اخرى وسيلة مريحة لابعاد شخصية سياسية ذات نفوذ اصبح بقاؤها في الداخل محرجا . ان سفراء امثال هذه الدول قلما يكونون من « المسلكيين » ، وانما يأتون من شتى الميادين او الاختصاصات التي يعودون اليها بعد انتهاء مهماتهم او الاسباب التي دعت الى تعيينهم في تلك المناصب . وهناك طائفة ثالثة من الدول (والنوايا المتحددة هي المثل البارز بينها) تأخذ بكل النظامين معا ، حيث يكون بعض رؤساء البعثات اشخاصا مسلمين ودبلوماسيين محترفين ، وبعضهم من خارج الوزارة .

ولم يكن هنالك موظفون مسلميون متدرجون في اسرائيل في اول قيامها بطبيعة الحال ، لان السلك الخارجي لم يكن له وجود الا في صورة المكتب السياسي للوكالة اليهودية ، ومن موظفي هذا المكتب استتقت وزارة الخارجية — بصورة عامة — الاوائل من رؤساء بعثاتها الدبلوماسية . وبمرور الزمن ، ونشوء عدد من الموظفين المسلمين خلال السنوات التالية بدأت الضغوط الحزبية بالظهور ،

اعتماده على الدبلوماسي نفسه . وان زوجة غير مناسبة للدبلوماسي قد تسيء الى فرص زوجها في النجاح والتقدم في مسلكه . فضلا عن دور الزوجة كمضيفة لضيوف زوجها — وتلك في بعض العواصم مهمة تستغرق وقتها كله — فان زوجات الدبلوماسيين الاسرائيليين يقمن بمهمة خاصة في الاتصال بالجاليات اليهودية الموجودة في مراكز عمل ازواجهن .

خامسا — القناصل الفخريون : تعتمد دول كثيرة الى تعيين قناصل فخريين في بعض المدن الكبرى وخاصة في الموانئ التي يجعل فيها حجم التجارة والشحن البحري وجود تمثيل قنصلي امرا مفيدا ، ولكن بدرجة لا تكفي لفتح قنصلية وتعيين موظفين دائمين . ويعهد بهذه المناصب الفخرية عادة الى مواطنين محليين او اجانب من التجار او رجال الاعمال ، ممن يرحبون بها لانها تحقق لهم بعض الامتيازات وان لسم تعد عليهم بمنفعة مادية « مباشرة » . وفي حالات كثيرة تكون للقنصل الفخري مصلحة شخصية مشروعة في تنمية التجارة بين بلده والبلد الذي يعهد اليه بتمثيله .

وقد كانت اسرائيل منذ بداية قيامها متحذرة من الاكثار من تعيين هذا النوع من القناصل لاسباب أهمها ان معظم المدن التي ترغب في فتح قنصليات فيها تضم جاليات يهودية تصاب بخيبة اذا كان الشخص الذي تعهد اليه القنصلية الفخرية غير يهودي . ولذلك يكون الخيار محصورا بين الاعضاء البارزين في الجالية اليهودية ، حيث يكون هناك عادة اثنان او ثلاثة ممن يعدون انفسهم او يعدهم أعوانهم واصدقاؤهم احق من غيرهم بهذا الامتياز . ولذلك يكون من المستحيل تعيين احدهم دون اشارة غضب الاخرين وخلق مشاعر الغيرة لديهم ، في حين ان اسرائيل ترغب في اجتذاب مثل هذه المشاعر بين الجاليات اليهودية — وخاصة في السنوات الاولى — مما جعلها تفضل في معظم الحالات عدم تعيين احد .

نمو التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي

ان نمو وزارة الخارجية الاسرائيلية ، خاصة خلال العقد الاول من تأسيسها ، كان سريعا ومطردا ، كما يظهر من الجدول الآتي الذي يبين عدد البعثات الاسرائيلية في كل منطقة بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٧٤ : (١)

رابعا — المرأة في وزارة الخارجية الاسرائيلية :

أما فيما يتعلق بعمل النساء في السلك الخارجي الاسرائيلي ، فقد سمحت وزارة الخارجية بتوظيف النساء لديها ، وشجعتهم في المرحلة الاولى من نشأتها . اما في السنوات التالية ، وخاصة بعد ان أصبحت على رأس وزارة الخارجية امرأة — هي غولدا مئير — فلم يعد ثمة أي قيد على استخدام النساء في وظائف وزارة الخارجية بالمره .

وقد عملت احدى النساء قائمة بالاعمال في مونتفيدو لعدة سنوات ، واخرى كانت قنصلا في نيويورك لمدة اطول . وهناك أربع نسوة في ديوان وزارة الخارجية احدهن تشغل منصب مساعدة مدير دائرة الشؤون الافريقية ، واخرى تعمل مساعدة لمدير دائرة المنظمات الدولية ، وثالثة مساعدة مدير التشريفات ، ورابعة ترأس السفارة الاسرائيلية في الدانيمارك .

ولكن ، فضلا عن مشاكل اعتزال العمل بسبب الزواج مما يؤدي الى شيء من الاريك — وهي مشكلة مألوفة في تجارب جميع الدول التي تقبل النساء في مناصب التمثيل الخارجي — يرى « ايتان » ان هناك مشاكل اكثر جدية ، وان المرأة التي تعمل وتعيش بمفردها في الخارج كدبلوماسية قلما تكون سعيدة ، وغالبا ما تشعر بوحدة قاسية وفراغ كبير في حياتها ، مهما كانت حياتها الدبلوماسية حافلة بالمناسبات الاجتماعية . ويروي « ايتان » حادثة وقعت في احدى السفارات الاسرائيلية حين كانت تقوم بأعمال السفير لدى غيابه عنها سكرتيرة فيها ، وحدث مرة ان طلبت — بصفتها هذه — ان تزور سفير احدى جمهوريات امريكا اللاتينية ، وكان هذا السفير على علم بزيارة القائم بالاعمال الاسرائيلي ولكنه ربما لم يكن يعلم انها امرأة . فلما دخلت غرفته بادراها قائملا — بالحساس العاطفي اللاتيني — « أنت اجمل قائم بالاعمال رأيت في حياتي ! » — وبالرغم من هدف الزيارة الرسمي فان معظم الحديث كان محصورا في ناحية واحدة (٢) .

وللنساء — بالاضافة الى دورهن كموظفات — دور مهم آخر في وزارة الخارجية كزوجات للدبلوماسيين الاسرائيليين . فان نجاح اي دبلوماسي في مهمته يعتمد الى حد كبير على زوجته بقدر

المكان	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥٤	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٤
أفريقيه	١	١	٢	٨	٢٧	٢٩	٢٩	٨
امريكا الشمالية	٤	٣	٥	٧	١١	١٣	١٣	١٣
امريكا اللاتينية	٢	٨	٨	٢٢	١٤	١٥	١٦	٢٩
استراليا ونيوزيلندا	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣
اوروبا الغربية	٩	١٩	١٩	٢١	٢١	٢١	٢٣	٢٢
اوروبا الشرقية	٦	٦	٧	٧	٧	٧	١	١
آسيا	—	١	٥	٧	٨	٩	٩	٩
اماكن أخرى	—	٥	٦	٦	—	—	—	٢
المجموع	٢٣	٣٧	٥٩	٨٠	٩٠	٩٦	٩٣	٨٧

بعثة غير مقيمة) في ٦٧ دولة ، موزعة كالآتي: ٥٩ سفارة ، مفضية واحدة ، ممثلية دبلوماسية واحدة ، ١٠ اتصليات عامة ، ٨ اتصليات ، و ٨ اتصليات فخرية (كلها في مدن الولايات المتحدة الكبرى) .

أما من حيث التوزيع الجغرافي ، فتكون نسبة التمثيل الدبلوماسي والاتصلي الإسرائيلي في العالم في الوقت الحاضر كما يأتي : افريقية : ٩٪ ، امريكا الشمالية : ١٥٪ ، امريكا اللاتينية : ٣٣٪ ، استراليا ونيوزيلندا : ٣٪ ، اوروبا الغربية : ٢٥٪ ، اوروبا الشرقية : ١٪ ، آسيا : ١٠٪ ، اماكن أخرى : ٢٪ .

ان النمو السريع في عدد البعثات الدبلوماسية والاتصلية الاسرائيلية لم يصحبه نمو في عدد الموظفين بنفس النسب ، وقد أدى ذلك الى زيادة الاعباء على عاتق موظفي الخدمة الخارجية بصورة مطردة . وفي سنة ١٩٦٨ كانت هنالك ٨ بعثات فقط يزيد عدد موظفيها عن عشرة ، و ١٢ بعثة فيها شخص واحد فقط ، و ٤٩ بعثة فيها موظفان او ثلاثة . اي أن ثلثي البعثات الاسرائيلية في الخارج كانت تدار من قبل ٣ اشخاص او اقل . وكذلك فان عدد الموظفين العاملين في الخارج لم يكن بنسبة متوازنة مع عدد البعثات . وكانت هذه الظاهرة بارزة في افريقية اكثر من اي مكان اخر . ففي سنة ١٩٦٨ كان في القارة الافريقية

ويلاحظ من هذه القائمة ان تمثيل اسرائيل الدبلوماسي الذي بدأ في سنة ١٩٤٩ بـ ٢٣ مؤسسة ، قد بلغ في سنة ١٩٧٤ — ٨٧ بعثة دبلوماسية واتصلية . وان سنة ١٩٦٧ قد سجلت أعلى رقم بلغه تمثيل اسرائيل اذ كانت لديها ٩٦ بعثة موزعة على ٧٨ دولة . وكان التغيير الرئيسي منذ سنة ١٩٥٩ هو الانفجار السريع في عدد الدول الافريقية المستقلة التي سارعت اسرائيل الى انشاء علاقات معها حيث بلغ عدد الدول الافريقية التي كانت اسرائيل تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ٣٢ دولة (بينها ٧ دول كانت لاسرائيل لديها بعثات غير مقيمة) . ويلاحظ ايضا التدهور السريع الذي أصاب تلك العلاقات خلال سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ حيث قطعت ٢٤ دولة افريقية علاقاتها مع اسرائيل (وجمدتها معها ثلاث دول أخرى) . كما كان هنالك ارتفاع في عدد البعثات في امريكا الشمالية وانخفاض في امريكا اللاتينية عاد الى الارتفاع في سنة ١٩٧٤ .

أما التغيير البارز الاخر فيظهر في اوروبا الشرقية حيث قطعت جميع دول المنطقة — باستثناء رومانيا — علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل على اثر عدوان حزيران سنة ١٩٦٧ ، وما تزال هذه العلاقات مقطوعة .

أما آخر الاحصائيات عن مجموع البعثات الاسرائيلية في الخارج فهي ٨٧ بعثة (بضمنها ١٨

البعثات في الخارج وزيادة عدد الموظفين كانا من الاسباب الرئيسية لارتفاع الميزانية . ويذهب حوالي نصف الميزانية الى الرواتب والمخصصات ، ويصرف ثلثا مجموعها بالعملة الاجنبية .

طريقة العمل في الوزارة

من المعروف ان مهمة وزارة الخارجية في اية دولة من الدول ليست رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية - التي ترسمها عادة سلطة او سلطات أعلى - وانما هي تنفيذ تلك السياسة على ضوء الظروف المحيطة بكل قضية والامكانات والاحتمالات المتوافرة ، والخيار الموجود بين القرارات البديلة .

ان مهمة وزارة الخارجية ، بل علة وجودها ، هي مساعدة اولئك الذين يدهم السلطة في تحقيق اهداف السياسة العليا بواسطة تنظيم علاقات الدولة مع الدول الاخرى ، والمنظمات الدولية ، من يوم لآخر . ان هذه العلاقات تشكل تحديا مستمرا من اجل اتخاذ اصح القرارات التي تضمن تحقيق تلك الاهداف ، او اقربها الى الصحة .

والواقع ان هذا الدور لا تنفرد به وزارة الخارجية الاسرائيلية لان وزارات الخارجية في جميع الدول تقوم بوظيفة تنفيذ القرارات العريضة التي تتخذها السلطة العليا ، ولكن هذا الدور (اي تركيز السلطة في القمة) قد رسخته في اسرائيل تقاليد المنظمات اليهودية في عهد الحكم البريطاني ، واستمر بصورة تلقائية بعد قيام اسرائيل . ومنذ سنة ١٩٤٨ ساد هذا الوضع النظام السياسي في اسرائيل بصورة عامة ، وخاصة في الاحزاب وفي الخدمة المدنية .

وكانت هذه الظاهرة بارزة في وزارة الخارجية الاسرائيلية بصورة خاصة لان اسرائيل منذ قيامها، تعيش في وضع دولي خاص ، وفي ازمة مستمرة، وان التهديد الدائم الذي تشعر به قد برر لديها مثل هذا الاسلوب ، واضفى عليه صفة مشروعنة وعقلانية بنظرها .

وهناك بطبيعة الحال مجموعة من القرارات التي تتخذ في وزارة الخارجية من يوم لآخر ، بل من ساعة لآخرى ، وتتم عملية اتخاذها - شكليا - بواسطة جهاز على مستويات مختلفة من السلطة والمسؤولية . وفي هذا الجهاز ثمانية مصادر رئيسية

وهي ٣١٪ من بعثات اسرائيل الدبلوماسية، بينما كان في هذه البعثات ١٩٥٪ من مجموع الموظفين الموجودين في الخارج . وكانت الية معكوسة في أوروبا الغربية ، فقد كان فيها في السنة نفسها ٢٥٪ من البعثات و ٣٩٥٪ من الموظفين . أما امريكا الشمالية فكانت تظهر فيها نسبة اعلى من الموظفين : ١٣٪ من البعثات و ٢٠٤٪ من الموظفين . وكانت الية معكوسة ، مرة اخرى ، في امريكا اللاتينية : ١٧٤٪ من البعثات الى ١٢٤٣٪ من الموظفين .

ولكن قطع معظم الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ادى الى تخفيف هذه الازمة وتغيير الصورة الى حد بعيد . ففي سنة ١٩٧٢ قطعت ثلاث دول افريقية علاقاتها مع اسرائيل ، وفي سنة ١٩٧٣ قطعتهما معها ٢٣ دولة افريقية اخرى (الى جانب ثلاث دول جمدت علاقاتها وقلصت سفاراتها فيها الى حد كبير) مما ادى الى غلق ٢٦ سفارة اسرائيلية في افريقية (فضلا عن ست سفارات في أوروبا الشرقية سبق ان اغلقت في سنة ١٩٧٦) وتوزيع موظفيها على بعثات الاخرى واحداث وفرة اكبر من الموظفين فيها .

ويتمثل نمو التمثيل الخارجي ايضا في المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالتعيينات والميزانية . ففي نهاية سنة ١٩٥٩ كان مجموع الموظفين التابعين لوزارة الخارجية في الداخل والخارج ٣٧٧ (بما فيهم الموظفون المدنيون ، اي الذين ليسوا في السلك الدبلوماسي) فاصبح العدد بعد ذلك بخمس سنوات أكثر من الضعف (٨٣٣) موظفا . وكان ذلك ايضا من آثار التغلغل الاسرائيلي الواسع في افريقية بعد سنة ١٩٦٠ .

أما نمو ميزانية وزارة الخارجية الاسرائيلية فيجلب النظر ايضا : فقد كانت هذه الميزانية في السنة الاولى لقيام اسرائيل اقل من مليون جنيه فلسطيني فاصبحت ميزانية السنة الحادية والعشرين ٧٢ مليون ليرة اسرائيلية . ولا شك ان خفض سعر الليرة الاسرائيلية من وقت لآخر كان له اثر جزئي في ارتفاع الميزانية ، وخاصة في السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٥ و ١٩٦٢ - ١٩٦٣ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، ولكن التوسع العام في عدد

المختص ، ومدير الدائرة المختصة . ولكن نوعية الاجتماع تتراوح بين أن تكون اجتماعا رسميا ، أو تبادل آراء قد يستغرق دقيقتين مع الشخص المعني . وان اختيار نوعية الاجتماع الذي سيبت فيه بالموضوع يعتمد على رأي الوزير في مدى كون الموضوع مستجلا ، وتقديره لاهمية القرار الذي سيبحث .

٢) آراء الوزير المسابقة للقرارات : تبدأ العملية في هذا النوع من القرارات بملاحظة لوزير الخارجية يعرب فيها عن موافقته أو حكه على تقرير لرئيس إحدى البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في الخارج . وهذه الملاحظة قد ترسل الى المدير العام ، أو الى احد مساعديه ، أو مدير الدائرة المختصة أو الى هذه الجهات الثلاث جميعا - ويقوم بتبليغ الملاحظة مدير مكتب الوزير بصفة « رأي » أبداه الوزير (وليس تعليمات ، فالتعليمات ترسل للعمل بها) ، ولكن ملاحظات الوزير وآراءه تؤثر بصورة غير مباشرة في آراء الآخرين ، وبالتالي تؤثر في القرارات النهائية .

وهناك ، الى جانب هذه الانواع الثلاثة من القرارات التي تصدر عن وزير الخارجية ، نوعان اخران قد تكون لهما آثار مهمة بل ونتائج خطيرة في بعض الحالات ، وهما : (١) القرارات التي يتخذها الوزير خلال اتصاله المباشر مع اشخاص من خارج الوزارة أو الحكومة كلها . ومثال ذلك القرارات التي يتم اتخاذها خلال محادثاته مع وزير خارجية دولة أخرى ، والالتزامات التي يلزم بها حكومته . وهذا النوع من القرارات يبلغ الى موظفي الوزارة فيما بعد ، لغرض الاطلاع .

٢) التصريحات العامة التي يدلي بها الوزير داخل البلاد أو خارجها ، وهذه التصريحات التي قد تنطرق الى شتى الموضوعات ، تلزمه وتلزم وزارة الخارجية والحكومة كلها . وهي ، عادة ، تخلق سوابق تكون لها أحيانا نتائج بعيدة الأثر في السياسة الخارجية .

ولا شك انه كانت هناك منذ قيام دولة اسرائيل على الأرض العربية اختلافات بارزة في مواقف وزراء خارجية اسرائيل واساليبهم في اتخاذ القرارات ، وكانت هذه الاختلافات نتيجة طبيعية لشخصية كل وزير ومدى تركيزه سلطة اتخاذ

تصدر عنها القرارات التي تتخذ في الوزارة ، وهي : (أ) الوزير (ب) المدير العام (ج) مساعدو المدير العام (د) المستشارون (هـ) مديرو الدوائر (و) المبعوثون الدبلوماسيون في الخارج (ز) الوفد الدائم الى الأمم المتحدة (ح) مديرا مكنتي الوزير والمدير العام .

وفيما يلي محاولة لتحليل دور كل من هذه المصادر في اتخاذ القرارات : (٣١)

أ - وزير الخارجية : هناك ثلاثة أنواع من القرارات التي تصدر عن وزير الخارجية :

١) قرارات ينشئها ويبت فيها وزير الخارجية : يبدأ هذا النوع من القرارات بملاحظات يدونهاها الوزير على برقية أو رسالة واردة ، أو تعليق شفوي يصدر عنه الى مدير مكتبه ، فتكون هذه بمثابة تعليمات للعمل ترسل الى مدير الدائرة المختصة ، أو مساعد المدير العام المختص أو الى المدير العام .

وقد تكون لدى احد هؤلاء الموظفين الذين ابلغوا بهذه التعليمات ملاحظات أو اعتراض عليه (وهو في الغالب المدير العام أو احد مساعديه) ويمكن تقديم هذه الملاحظات الى الوزير مباشرة ، أو عن طريق المرجع المباشر . وللوزير ان يوافق على الملاحظة أو الاعتراض ، ولسه - طبعا - ان يرفضها فوراً ، ولكنه قد يطلب اجراء مشاورة بشأنها مع المدير العام ، أو مساعده المختص ، أو رئيس الدائرة أو الدوائر المختصة . وهناك يبحث القرار ، ويعاد النظر فيه ، فاما ان ينال التأييد أو يعدل .

ولكن ما هي الاسس التي يستند اليها الوزير في موافقته على اعتراض ما ، أو رفضه ، أو إحالته للمشاورة ؟ يعتمد ذلك على اسلوب الوزير في العمل ، ورأيه المبني على ثلاثة اعتبارات : مدى كون الموضوع عاجلا ، ومقدار اهميته ، مدى شمولية الاعتراض أو الملاحظة .

٢) قرارات ينشئها الوزير ولكنه لا يبت فيها شخصيا : تبدأ هذه العملية بملاحظة تحريرية أو شفوية يبيدها حول موضوع من الموضوعات ، ويدعو الى عقد اجتماع أو مشاورة بشأنها . والوزير هو الذي يقرر الأشخاص الذين يحضرون الاجتماع ، وهم في الغالب المدير العام ، ومساعدو

الرأي بالتالي على القرار الذي تتخذه الوزارة .
وهناك ايضا طريقة اخرى لاتخاذ القرارات
يكون فيها « المدير العام » عنصرًا رئيسيًا . فحين
يطلب ممثل اسرائيل في الخارج تعليمات بشأن
قضية ما ، او موافقة على اجراء يرغب في اتخاذه ،
يقدم الطلب الى المدير العام مباشرة او عن طريق
مدير الدائرة المختصة ، وهو الذي يقرر نوعية
الجواب . ويتم ذلك عادة بعد التشاور مع
المختصين في الوزارة .

والخلاصة فان المدير العام ينشئ بعض
القرارات ويبت في بعضها الاخر ، ويطلب التشاور
— الذي يؤدي الى اتخاذ قرار — في حالات اخرى .
والمدير العام — كالوزير — قد يلزم وزارة
الخارجية ، او الوزارات الاخرى ، او الحكومة ،
بواسطة تصريحات يدلي بها الى الصحافاة او
الاذاعة او التلفزيون ، او خلال زيارة رسمية الى
الى الخارج . الخ .

وقد ضمن أحد الذين شغلوا ادارة مكتب
المدير العام ان حوالي ٨٠ بالمائة من جميع
القرارات الصادرة عن المدير العام كانت استجابة
لطلب او ردا عن استفسار ، و ٢٠ بالمائة منها
فقط كان هو المحرك لها — والاخيرة عادة كانت
أهم . كما اتفق جميع الذين شغلوا ادارة مكتب
المدير العام ان القرارات التي انشأها او بت فيها
المدير العام كانت اكثر عددا من تلك التي انشأها
او بت فيها وزير الخارجية ، وان هذا القول يصح
بصورة خاصة في حالة « جدعون رنائيل » المدير
العام السابق للوزارة .

ج — مساعدو المدير العام : يصعب تعريف
دور مساعد المدير العام تعريفا دقيقا . فهو قد ينشئ
قرارا بملاحظة يدونها على بريقة او يطلب التشاور
في موضوع مع مدير الدائرة التابع له ، او مع
المدير العام ، مما قد يؤدي الى اتخاذ قرار . وهو
قد يبدي رأيا يكون له اثره في القرارات المقبلة ،
وقد يستجيب لمقترحات مدير الدائرة ويسهل
مرورها ، سعدا ، الى المدير العام ، واحيانا
الى الوزير .

وبصورة عامة فان مساعد المدير العام يسهم
في عمليات اتخاذ كافة انواع القرارات مع استثناء
واحد وهو انه — خلافا للوزير والمدير العام —

القرارات ببديه ، ومدى اهتمامه بالتفاصيل ،
وميله الى الاصغاء لمشورة الخبراء والاختصاصيين
والى عقد الاجتماعات والاستشارات . فقد كان
« شاريت » — أول وزير خارجية في اسرائيل —
يعتد أكبر عدد من الاجتماعات ، و « آبا ايبان »
أقلها . وكان الاول يحترم المثقفين ويصغي الى
آراء موظفي الوزارة ويرغب دائما ان يعرف كيف
يفكر الآخرون . اما ايبان فهو اكثرهم اعتدادا
بالنفس ، بينما كانت « غولدا مئير » — خلال
شغلها وزارة الخارجية — كثيرة الاعتماد على
معلومات مساعديها في الوزارة ، وخاصة في
السنوات الاولى لتوليها الوزارة .

ب — المدير العام : المدير العام أكبر
موظف اداري في الوزارة ، وهو شخص فني وليس
سياسيا ، ويقابل منصب المدير العام في وزارة
الخارجية الاسرائيلية منصب وكيل الوزارة في بعض
الدول ، والنائب الاول لوزير الخارجية في غيرها ،
والسكرتير العام لوزارة الخارجية كما تعنونه دول
أخرى .

ان طريقة صدور القرارات عن المدير العام
تشابه الى حد كبير طريقة صدورها عن الوزير .
فهو قد ينشئ قرارا بكتابة تعليمات على بريقة
واردة ، ويجوز ان يعترض على قرار المدير العام
أحد مساعديه او مدير إحدى الدوائر ، وللمدير
العام ان ينقض الاعتراض او يوافق عليه — ولا
يحدث ذلك الا في حالات نادرة — كما ان له ان
يطلب التشاور مع الموظفين المختصين ، فيؤكد
قراره السابق ، او يعدله او يهمله — ويكون
الرأي النهائي في ذلك له .

وقد ينشئ المدير العام قرارا ، ولكنه لا يبت
فيه في مرحلته النهائية ، وذلك بكتابة مذكرة يطلب
فيها التشاور حول قضية معينة . وقد يكون النقاش
مختصرا او طويلا ، وقد يعقد الاجتماع فوراً او
يؤخر الى حين عقد اجتماع اللجنة الوزارية . وقد
يكون رسميا او غير رسمي . ومهما كانت طبيعة
التشاور ، فان هذا النوع من القرارات يكون
جماعيا .

والمدير العام — شأن وزير الخارجية — قد
يدون رأيا على بريقة او تقرير من ممثل دبلوماسي
في الخارج ، او على اية وثيقة اخرى ، فيؤثر هذا

الخارجية الاخرى في رغبة موظفيها في العودة للعمل في ديوان الوزارة خلافا لما هي الحال في الدول الاخرى حيث يفضل معظم الموظفين العمل في الخارج . فالوظفون الاسرائيليون يفضلون العودة ليضمنوا لاولادهم فرص التعليم باللغة العبرية ، ولكي ينشأوا في اسرائيل بقصد تقوية شعور المواطنة لديهم اكثر من آباؤهم الذين يعلمون انهم طارئون على البلد ، تجمعوا على ارض فلسطين العربية في مختلف اقطار العالم ، مما كون لديهم عقدة يريدون ان يتخلص منها ابناؤهم .

ويرى البعض ان منصب مساعد المدير العام لم يكن ضروريا من ناحية انجاز الاعمال ، ولا اتخاذ قرارات افضل ، كما ان مساعد المدير العام ، بحكم اشرافه على دائرة او دوائر معينة ، يظل من اهمية وظيفة مدير الدائرة وفعاليتها .

بينما يرى اخرون انه طالما كانت الامور متركزة في المناصب العليا ، وان المدير العام لا يستطيع — من الناحية العملية — القيام بكل شيء بنفسه ، فهناك حاجة الى شخص برتبة يستطيع ان يفوض صاحبها جزءا من اعماله . وبلاضافة الى ذلك فان الذين ينظرون الى منصب مساعد المدير العام نظرة ايجابية يقولون انه منصب ضروري للأسباب الاتية : (١) ان مديري الدوائر ليس لهم نفوذ كبير ، ولن يكون لمقترحاتهم تأثير يذكر بدون تدخل مساعد المدير العام لدى المراكز العليا . (٢) ان كثيرا من توصيات مديري الدوائر لا تكون مدروسة ومعدة جيدا ، وانما تحتاج الى توجيه واحيانا الى تصحيحات شخص ذي خبرة أكثر . (٣) ان كثيرا من القرارات المهمة تعد على مستوى مساعدي المدير العام ، لان مديري الدوائر لا يستطيعون ان يبتوا او يتحملوا مسؤولية البت فيها ، كما انها ليست من الاهمية بدرجة تتطلب رفعها الى المدير العام او الوزير بسبب ضخامة حجم اعمالها .

د - المستشارون : وجد منصب المستشار في وزارة الخارجية منذ البداية (والمستشار في الوزارة غير المستشار في السفارة) وكان دور جميع الذين شغلوا هذا المنصب فعلا استشاريا وليس تنفيذيا — وذلك باستثناء المستشار القانوني طبعاً . ولم تكن لاي من المستشارين سلطة مباشرة على اية دائرة معينة ، جغرافية كانت ام وظيفية . ولكنهم جميعا

لا يبت في الامور بمفرده ، وان وظيفته الرئيسية هي المرافعة وليس الانشاء ، ولكن مع دور مهم في اتخاذ كثير من القرارات التي تتطلب التشاور على مستوى عال .

ان مديري الدوائر لهم الحق في رفع قضية ما الى المدير العام مباشرة ، ولكنهم قلما يفعلون ذلك دون التشاور مع مساعد المدير العام المسؤول عن دائرتهم اولا ، وهم حتى لو فعلوا ذلك فان المدير العام يستشير في الموضوع فيما بعد .

وليست هنالك تعليمات خاصة تحدد صلاحيات مساعد المدير العام ومسؤولياته والقرارات التي يحق له اتخاذها ، كما انه ليست هنالك اجراءات معينة موضوعة ، وان مساعد المدير العام هو الذي يقدر حدود القرارات التي له ان يتخذها حسب كياسته وخبرته وعلى ضوء التقاليد المتبعة ، وطريقة العمل الدارجة في الوزارة .

أما علاقة مساعد المدير العام بالمدير العام فهناك خمسة عوامل تقرر نوعيتها وطبيعتها : (١) طبع المدير العام ومدى ميله الى تفويض مساعديه سلطات اتخاذ القرارات . (٢) موضوع القرار ، وأهميته ، ومدى كونه عاجلا ، — برأي المدير العام . (٣) طبع المساعد وفيما اذا كان يميل الى ان يبت في الامور بنفسه ويتحمل المسؤولية ، ام سلبيا ومتحذرا . (٤) تقدير مساعد المدير العام للموقف وبصورة خاصة رأيه فيما اذا كانت القضية موضوع البحث تقع ضمن صلاحياته . (٥) العلاقة الشخصية بين المدير العام ومساعد . ولعل هذه الاخيرة هي اهم الاعتبارات . ففي حالة وجود مدير عام قوي وديناميكي وله ثقة بنفسه فان دور مساعد المدير العام في اتخاذ القرارات يكون اضعف ، اما اذا كان المدير العام منظما في عمله ، يؤمن بمزايا التشاور الدوري ، يرحب بالمبادرة ولا يميل الى احتكار سلطة اتخاذ القرارات ، فتزداد اهمية دور مساعد المدير العام وتقوى معنوياته .

وقد استحدث منصب مساعد المدير العام في أوائل الخمسينات ليجاد مناصب على مستوى مناسب للمستشارين الذين يعودون الى الوزارة بعد العمل في الخارج فترات طويلة . وان وزارة الخارجية الاسرائيلية تكاد تكون فريدة بين وزارات

اتخاذها ، والاستقلال الذاتي لمدير الدائرة .

و - رئيس البعثة الدبلوماسية (السفير والوزير المفوض) : قيل عن رئيس بعثة دبلوماسية

اسرائيلية في الخارج مرة « ان السفير يتخذ اكبر عدد من القرارات التي تترتب عليها اقل النتائج اهمية » ، وربما كان هذا القول صحيحا بالنسبة لمبعوثي كل دولة في الخارج في الوقت الحاضر .

ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات مهمة ، وخاصة بين المجموعة الاولى من الدبلوماسيين الاسرائيليين : آبا ايبان في واشنطن وفي الامم المتحدة ، ايلاث في لندن ، فيشر في باريس ، آفريل في اوربا الشرقية ، وماسون في انقرة . فقد كانوا جميعا اشخاصا معروفين جيدا واعضاء في المجموعة الصغيرة التي تصنع القرارات ، يتمتعون بكامل ثقتهما . وقد كان لبرقياتهم وقراراتهم تأثير كبير في قرارات وزير الخارجية « شاريت » والمدير العام « ايتان » ، وربما على الحكومة بأكملها . وقد تغير هذا الوضع فيما بعد بازدياد عدد المبعوثين الدبلوماسيين بدرجة كبيرة . ولكن الاوائل من جماعة المكتب السياسي للوكالة اليهودية عملوا في الخارج مدة طويلة ، فاستمروا في ممارسة نفوذهم في القرارات المتخذة بدرجة تزيد كثيرا عما تبرره مناصبهم .

ان نفوذ المبعوث الاسرائيلي في الخارج (شأن نفوذ اي مبعوث دبلوماسي) يعتمد جزئيا على مكانته الشخصية ومركزه ونفوذه في بلده ، كما يعتمد على اهمية دولته بالنسبة للدولة التي يمثل بلدها لديها . وهناك عامل اخر وهو شخصية رئيس البعثة الدبلوماسية - كما هي الحال في جميع المستويات في سلم الخدمة - فمن الممثلين الدبلوماسيين من يعملون بحذر زائد ، ويتبعون تعليمات الوزارة بصورة حرفية ولا يجروون على المبادرة في قضية من القضايا . ومنهم من يحاولون الاستقلال في آرائهم وقراراتهم وحل المشاكل التي تواجههم في اماكن عملهم بأنفسهم ، وادارة بعثاتهم ، وماذا يقولون للحكومة التي يعتمدون لديها ، وكيف يتصرفون في مواجهة التحديات الكثيرة والمتنوعة التي يواجهها كل مبعوث دبلوماسي في الخارج .

ومن رؤساء البعثات من يفرض المقترحات على وزير الخارجية والمدير العام ، ويرى نفسه في وضع

كانوا على اتصال مباشر بوزير الخارجية والمدير العام وكان بعضهم يعد من المخططين الرئيسيين لسياسة اسرائيل الخارجية .

ومن الناحية العملية كان المستشارون بمثابة مساعدين للمدير العام بدون ان يحملوا ذلك اللقب ، وكانت التفرقة بين مناصبي مساعد المدير العام والمستشار تقوم على اساس ان مساعدي المدير العام كانوا يرأسون دوائر معينة ، بينما كان المستشارون يشرفون على موضوعات معينة . ومع ذلك فان حدود سلطاتهم لم تكن واضحة مما كان يسبب في بعض الحالات توترات شخصية تؤدي الى شيء من المنافسة غير الصحية بين المستشارين ومساعدي المدير العام ومديري الدوائر .

ه - مديرو الدوائر : اخطفت مكانة « مدير

الدائرة » ونفوذه في وزارة الخارجية الاسرائيلية على مر السنين . فحين كان « شاريت » وزيرا للخارجية ، و« ايتان » مديرا عاما للوزارة (١٩٤٨ - ١٩٥٦) كانت مكانة مدير الدائرة عالية ومهمة ، وكان معظم مديري الدوائر قد اختبروا من بين اعضاء المكتب السياسي للوكالة اليهودية ، كما ان عدد مساعدي المدير العام كان قليلا ، بل انه لم يكن هناك مساعد للمدير العام حتى سنة ١٩٥٢ ، وبعد ذلك لم يزد عددهم عن ثلاثة حتى سنة ١٩٥٧ ، ولذلك فان مديري الدوائر كانوا يحتلون مكانة اهم ويتبعون بسلطات اوسع .

وخلال معظم عهد غولدا مئير كوزيرة للخارجية ، كان هناك تدهور مطرد في منصب مدير الدائرة لاسباب عديدة اهمها رغبة مساعدي المدير العام في تركيز السلطات بأيديهم منذ اواخر الخمسينيات واولال الستينات . ولكن في سنة ١٩٧٠ بدا ان هناك تيارا عكسيا ، وذلك عندما عاد الى ديوان الوزارة موظفون قدماء ذوو درجات كبيرة ، ولم تكن هناك مناصب كافية لهم في المراتب العليا ، ولذلك كان عليهم ان يقبلوا وظيفة مدير دائرة .

ولا شك ان دور مدير الدائرة في اتخاذ القرارات يتكيف حسب العوامل المتعلقة بطبيعة مساعد المدير العام الذي يشرف على دائرته وعلى قوة شخصيته وعلاقته برئيسه المباشر ، وكذلك بطبيعة القضية التي يجب البت فيها ومدى اهميتها . وهناك علاقة عكسية واضحة بين اهمية القرار المزمع

ولكن خط السياسة في مثل هذه القضايا يكون واضحا ، ويمكن البت فيه على ضوء القرارات السابقة (٣٢).

وصرح آخر عمل عدة سنوات نائبا للممثل الدائم في الأمم المتحدة : « أن كيفية تصويت المندوب الإسرائيلي على أي موضوع يطرح للتصويت في الأمم المتحدة يتقرر في نيويورك إلا إذا كان الأمر ذا أهمية خاصة . وبالرغم من أن الوفد الإسرائيلي يكون عادة مطلعاً اطلاعاً جيداً ، ويحصل تعليمات مفصلة ، بصورة أفضل من معظم الوفود ، فإن له مع ذلك مجالاً واسعاً من ناحية تقدير الموقف واتخاذ القرارات بنفسه » (٣٣).

وتكون صلاحية اتخاذ القرارات — لدى التطبيق — مقسمة على الوجه الآتي : في اللجنة الأولى ، واللجنة السياسية الخاصة : وزير الخارجية والممثل الدائم ، في اللجنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة : نائب الممثل الدائم ، في اللجنة السادسة : الخبراء القانونيون .

ويعقد الوفد الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة ، خلال الدورة ، اجتماعاً صباحياً كل يوم ، ولكن نظراً لضيق الوقت خلال هذه الاجتماعات التي تطفي عليها مناقشة القضايا السياسية ، فلا يبقى هنالك مجال كبير للنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومناقشتها ، وبالتالي فإن الأعضاء الاسب اثني عشر يتعين عليهم ، في هذه القضايا ، أن يعتمدوا على تقديرهم الشخصي إلى حد كبير .

وقد استمر مجال التصرف الواسع الذي كان يتمتع به الوفد الإسرائيلي الدائم إلى الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٥٩ ، وكانت هنالك ثلاثة عوامل أدت إلى ظهور ذلك الوضع الخاص : النفوذ الشخصي للممثل الدائم آبا ايبان ، ببطء وسائل المواصلات نسبياً مما قيد سيطرة الوزارة ورقابتها إلى حد ما ، أهمية أمريكا اللاتينية في نتائج التصويت في الجمعية العامة .

وقد تغيرت هذه العوامل في سنة ١٩٦٠ : فالممثل الدائم الذي حل محل ايبان (كوماي) كان أقل نفوذاً من سلفه ، وبالتالي أضعف منه تأثيراً ، ووسائل الاتصال بالمركز قد تحسنت إلى حد كبير . وأهم من ذلك جميعاً الانفجار السريع في عدد الدول الإفريقية في الأمم المتحدة والتي استقلت منذ سنة

أفضل لتقدير أحسن القرارات الواجب اتخاذها تجاه البلد الذي يوجد فيه . ومنهم من يقتصر على تنفيذ التعليمات ، ولا يتحرك إلا بتعليمات ، ويطلب رأي الوزارة في كل صغيرة وكبيرة . وبعضهم يرسل إلى الوزارة سيلاً من البرقيات والتقارير — التي قد تخرج أحياناً زملاءهم في المراكز الأخرى ممن هم أقل إنتاجاً — وآخرون يكتبون بالحد الأدنى الضروري منها . وهذه المراسلات هي ، بطبيعة الحال ، من أهم المصادر التي تبنى على ضوءها القرارات في الوزارة ، وأن الصورة التي يرسمها الممثل في الخارج هي التي توجه ، إلى حد ما ، تفهم صانعي القرارات في الوزارة .

ز — وفد إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة :

أن مدى النفوذ الدبلوماسي الإسرائيلي في القرارات المتخذة يظهر بصورة واضحة في قضايا الأمم المتحدة، وكان هذا صحيحاً — بصفة خاصة — في عهد « شاريت » حينما كانت سياسة إسرائيل في الأمم المتحدة تصنع في وزارة الخارجية . ولكن حينما تولت « غولدا مئير » وزارة الخارجية نقلت كثيراً من مشاكل الأمم المتحدة إلى مجلس الوزراء مضيئة بذلك قياداً جديداً على عمل الممثل الدائم .

إن ممثل إسرائيل الدائم يعود إلى إسرائيل في أواخر الصيف من كل سنة — عادة — للتشاور حول جدول الأعمال المبدئي للدورة القادمة . ويعقد في الوزارة «مؤتمر سنوي» يحضره وزير الخارجية، والمدير العام، ومديرو الدوائر المعنية، وتتراوح المدة التي يستغرقها المؤتمر بين ثلاثة أيام وأسبوع واحد .

قال دبلوماسي إسرائيلي قديم اشترك في كثير من هذه المؤتمرات السنوية أن المجتمعين لم يتخذوا فيها قرارات تفصيلية وقال إنها لم تكن اجتماعات على مستوى عام من الكفاءة ، ولم يتنازل أحد من المجتمعين عن آرائه ، وأن معظم الوقت كان يكرس « لقضية اللاجئين العرب ، وأفضل الأساليب الواجب اتباعها لمواجهة الحملات العربية والسوفيتية على إسرائيل في الدورة القادمة . أما القضايا الأخرى فلم يكن يبتى لبحثها وقت كثير . » وتكون النتيجة عادة انتقال واضح لسلطة اتخاذ القرارات في معظم القضايا إلى الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة ، وذلك باستثناء القضايا الجوهرية،

المواد الموجهة الى وزير الخارجية وتنسيقها . ويمكن تصنيف هذه المواد الى اربعة أنواع :

(١) الرسائل والتقارير المرسلة من الممثلات الاسرائيلية في الخارج والموجهة الى وزير الخارجية مباشرة ، او عن طريق الدوائر الجغرافية .

(٢) المذكرات ، والمطالعات ، والاتصالات الشفوية المرفوعة الى الوزير من المدير العام ، ومساعديه ، ومديري الدوائر ، والتي يطلبون فيها التشاور معه بشأنها ، او الموافقة على اتخاذ اجراء ما ، او ابداء الرأي في اقتراح ما ، او يعربون فيها عن اعتراضهم او ملاحظاتهم على بعض تعليماته .

(٣) البرقيات الواردة من ممثلي اسرائيل في الخارج ، وفي سنة ١٩٦٦ كانت هنالك برقيات واردة وصادرة من الوزارة بمعدل مائة برقية من كل فئة . ويقوم بتوزيع البرقيات الواردة بمدير شعبة المواصلات في الوزارة وهي وظيفة تتطلب اتخاذ قرارات تترتب عليها أحيانا نتائج سياسية . كما يقوم مساعد مدير المكتب بفردلة البرقيات ذات الاهمية الثانوية . ومن بين حوالي ثمانين برقية متبقية يقرر مدير المكتب أيها يقدم الى وزير الخارجية ، وأيها يبلغه بموضوعها بخلاصة شفوية مختصرة ، وأيها يرسل الى مدير الدائرة المختصة مباشرة لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنها . (٤) تقارير الاستخبارات وتقدير الموقف . ويقوم السكرتير السياسي للوزير (ومدير المكتب بعد دمج الوظائف) بمساعدة الوزير فسي مجال اعداد البحوث والدراسات وجمع المعلومات ، وبصورة رئيسية في القضايا التي تناقش في الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) ، وكذلك وضع مسودات خطاب الوزير ، وخاصة في عهد غولدا مئير . أما شاريت فقد كان يكتب خطبه بنفسه ، وكذلك كان يفعل ايبان .

ان الخطابين السنويين المهمين اللذين يلقيهما وزير الخارجية هما خطابه حول الميزانية في الكنيست ، وخطابه عن السياسة الخارجية لاسرائيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتبدأ عملية اعداد خطاب الميزانية بأن يقوم وزير الخارجية بمناقشة موضوع الخطاب مع مدير مكتبه ويشير الى النقاط التي يرغب في بحثها ، فيعد مدير المكتب مسودة أولى ، وعليها تجرى تعديلات الوزير ، ثم يهيء مسودة ثانية على ضوء هذه التعديلات ، وتناقش

١٩٦٠ . لقد كانت افريقية في الامم المتحدة نفس ما كانت عليه امريكا اللاتينية في السابق ، وكانت أصوات الدول الافريقية تؤلف ثلث مجموع الاصوات في الجمعية العامة تقريبا ، ولكن كان هنالك فرق جوهري واحد ، وهو ان خبرة اسرائيل في شؤون امريكا اللاتينية ، وشبكة اتصالاتها بها متركرة في نيويورك ، أما خبراء اسرائيل في الشؤون الافريقية فكان مركزهم القدس حيث يعملون تحت ادارة مساعد المدير العام (يهود آفريل) ، ومنها كانت تجري اتصالاتهم مع الحكومات الافريقية . وقد تقلصت أهمية هذا العامل مرة اخرى ، بعد سنة ١٩٧٣ على أثر قطع معظم الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

وقد أدى ذلك جميعا الى مزيد من السيطرة المباشرة من قبل وزارة الخارجية على فعاليات وفد اسرائيل في الامم المتحدة . ولكن بالرغم من التدهور الذي أصاب استقلاله الذاتي ، فقد استمر الوفد الدائم في ممارسة تأثيره على القرارات التي تتخذ في المركز . وقد كشف ممثل اسرائيل الدائم الحالي في الامم المتحدة « تكواه » ان عدد البرقيات التي كان يبعث بها الى الوزارة خلال الدورة كان بمعدل ٣٥ برقية يوميا (٢٤) . والى جانب ذلك فإن الممثل الدائم يساهم في اتخاذ القرارات بطريقتين : خلال الاستشارات السنوية في القدس ، وبواسطة البرقيات المتبادلة بين نيويورك والقدس . وبالرغم من أن سفراء اسرائيل في الولايات المتحدة وفرنسا كانوا ذوي نفوذ كبير في وقت أو آخر ، فليس هناك رئيس بعثة دبلوماسية يتمتع بما يتمتع به الممثل الدائم لدى الامم المتحدة من نفوذ وصلاحيات .

ح - مدير مكتب الوزير ومدير مكتب المدير العام :
هنالك هيئتان جانبيتان ، تابعتان ، ولكن لهما تأثيرا كبيرا في القرارات المتخذة في وزارة الخارجية ، وهما مكتب الوزير ومكتب المدير العام . وكان لـ « شاريت » مساعداً او سكرتيراً رئيسياً : أدمج المنصبان في سنة ١٩٥٧ في منصب واحد كبير ، ثم أعيد فصلهما بعضهما عن البعض ، ثم السكرتير السياسي ، ومدير مكتب الوزير . وقد دمجهما ثانية في عهد « ايبان » مرتين .

ان المهمة الرئيسية لمدير مكتب الوزير هي فردلة

اللجنة في عهد المدير العام « ايتان » بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٩ ، وكانت الاولى تجتمع يوميا من الساعة ٧،٤٥ حتى الساعة ٨،٤٥ برئاسة لمناقشة تطورات الاربع والعشرين الساعة الماضية ، والقضايا التي تتجم عنها او تتعلق بها . وكان يدعى لحضورها مديرو جميع الدوائر مع المستشارين ومعاوني المدير العام . ولكن الوزارة في تلك الايام كانت مجموعة صغيرة من الموظفين نسبيًا ، وان لجنة واسعة الاساس كهذه لم تكن مع ذلك من السعة بحيث يصعب فيها اجراء مناقشات عملية منتجة .

وقد انشئت اللجنة الاولى على اثر ما أعرب عنه بعض مديري الدوائر من شعورهم بأنهم لا يطلعون على ما يجري في الوزارة بدرجة كافية ، ولا يساهمون في اتخاذ القرارات . فأوجد « ايتان » — اجتماعات الصباح — بقصد تعزيز شسور الموظفين بالاشتراك في أعمال الوزارة . وبالرغم من ان البعض انتقد هذه الاجتماعات بأنها كانت مجرد كلام لا نتيجة له فان الكثيرين وصفوها بأنها كانت ترفع من معنويات الموظفين وتشجذ تفكيرهم .

أما لجنة « رسم السياسة » فكانت اجتماعاتها يومية ايضا ، ولكن نطاقها كان أضيق ، وكانت تضم المستشارين السياسيين ، والسكرتير العام (اعتبارا من سنة ١٩٥٢) مساعدي المدير العام وكثيرا ما كان وزير الخارجية يحضر هذه الاجتماعات . وكانت لجنة « رسم السياسة » تتخذ القرارات ، أما اجتماعات الصباح فلم تكن هيئة تنفيذية ذات سلطة ، ولكن اذا اتفقت الآراء فيها على اجراء ما ، فان ذلك كان بطبيعة الحال يؤثر في القرارات التي تتخذ .

وهناك ايضا اجتماعات طارئة تتطلبها الحاجات الالية لسير العمل في الوزارة . ولكن اللجنتين الدائمتين هما اللتان توفران لموظفي الوزارة الكبار فرصة الاجتماع والتشاور الدوري المنظم .

وقد تغيرت طبيعة « اجتماعات الصباح » منذ سنة ١٩٦٢ ، فاصبحت اسبوعية بعد ان كانت يومية ، ولم تعد أكثر من منبر لاعطاء معلومات او الغاء محاضرات او تقارير للموظفين العائدين من الخارج او موظفي الوزارات الاخرى او بعض الزوار . كما ان كثيرا من كبار موظفي الوزارة —

هذه المسودة امام لجنة الوزارة لاجراء التعديلات المحتملة عليها ، ويقوم مدير المكتب بعد ذلك باعداد المسودة الثالثة او النهائية . وتكون العملية مشابهة لذلك في حالة اعداد خطاب الامم المتحدة ، مع قيام كبار أعضاء الوفد بدور (لجنة الوزارة) في خطاب الميزانية .

ان شدة الضغط الموجود على وقت وزير الخارجية في فترة من الفترات من حيث المواعيد والارتباطات والاجتماعات والرحلات الى الخارج ، هي العامل الذي يحدد كمية المواد والبرقيات التي تعرض عليه ، ويعتمد هذا على تقدير مدير المكتب . ويقوم مدير مكتب الوزير ايضا بتسهيل الاتصالات بين الدوائر المختلفة في الوزارة وتوزيع الطلبات والاستفسارات الواردة اليها من الخارج على الموظفين المختصين لاتخاذ ما يلزم بشأنها . وكذلك مراقبة سير العمل في الوزارة بصورة عامة .

أما الجهاز الآخر ، الموازي، لجهاز مكتب الوزير فهو مكتب المدير العام . وهو يقوم بنفس الدور الذي يقوم به مكتب الوزير ، ولكن مركز مدير مكتب المدير العام ونفوذه — بطبيعة الحال — أقل مما يتمتع به مدير مكتب الوزير .

ومع ذلك فان كلا الجهازين لهما دورهما الواضح في القرارات التي تصدر عن الوزارة ، وتأثيرهما الكبير في توجيه أعمال الوزارة وتسهيل سيرها (او عرقلتها) .

اللجان والمشاورات

شهدت أساليب التشاور في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، واللجان التي ألفت لهذه الغاية ، تغيرات كثيرة خلال السنين ، في طريقة توزيع الاعمال ، وكثرة الاجتماعات وانتظام مواعيدها ، وكان العامل الحاسم المؤثر في قوة نفوذ اللجان وضعفها ، وفي درجة احالة القضايا المهمة عليها ، هو موقف المدير العام من كيفية اتخاذ القرارات ومدى ميله الى اتخاذ القرارات بنفسه ، او التشاور مع الموظفين المختصين في الوزارة .

وقد سبقت الإشارة الى احدى اللجان المهمة في الوزارة ، وهي « لجنة التعيينات » وهناك لجنتان أخريان مهمتان : الاولى لجنة « اجتماعات الصباح » — يشيقات بوكر ، والاخرى لجنة « رسم السياسة » — هانهاالا . وقد ازدهرت هاتان

ان كثيرا من موظفي الخدمة الخارجية الذين قابلهم « بريشر » (٢٥) انتقدوا أساليب التشاور الحالية ، وانعدام وجود جهاز محدد لـ « صنع السياسة » ذهبوا الى ان تقسيم المسؤولية غير واضح — مع ما ينتج عن ذلك من ارتباك وعدم كفاءة — وان معظم القرارات المهمة تتخذ في قمة الوزارة حتى بدون ان تبر على أية لجنة لمناقشتها ، أما اللجان فلا يحال عليها الا القضايا الثانوية الالهية .

خاتمة : ملاحظات تقييمية

في ختام هذا العرض لتنظيم وزارة الخارجية الاسرائيلية ، واسلوب عمل الجهاز الدبلوماسي الاسرائيلي ، يتكّن ابداء بعض الملاحظات التقييمية ، واستنتاج عدد من النتائج المهمة .

ولعل أهم ما يلاحظ في هذا الشأن هو ان تنظيم وزارة الخارجية الاسرائيلية يتطابق مع مهماتها الاساسية التي تتبع من أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية ، وان الجهاز الدبلوماسي الاسرائيلي يعمل بكفاءة عالية مستفيدا الى أقصى حد ممكن من تجارب الدول الأخرى ، والتجارب التي مرت بها الوزارة نفسها منذ انشائها ، وكذلك من العناصر التي جاءت الى اسرائيل من بلاد اوروبية او امريكية وغيرها ، ومما كسبته تلك العناصر من معرفة وخبرة في تلك البلاد .

ان تكوين الوزارة ، وأساليب عملها ، وتقسيم الاعمال فيها ، لم تخضع لقواعد جامدة ، ولم تتردد الوزارة في اجراء التغييرات التي وجدها ضرورية لحسن سير الاعمال فيها ، آخذة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها اسرائيل بالنظر لمركزها الدولي من وقت لآخر ، محاولة دائما الا يبقى أي جزء من جهازها عاطلا او عديم الكفاءة .

ويلاحظ ايضا ان الوزارة كانت سريعة في انتهاز الفرص المؤاتية ، ولم تتأخر قراراتها تجاه الاحداث الدولية الطارئة التي تستطيع استغلالها لمصلحة الكيان الاسرائيلي ، كموافقتها السريعة على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الولايات المتحدة على مستوى السفراء حالما عرض ذلك عليها . متخطية التأخيرات البيروقراطية التي تحدث عادة في الدول الأخرى في الحالات المماثلة ، وكذلك مبادرتها السريعة الى فتح الممثلات الدبلوماسية في الدول

بضمنهم المدير العام — لم يعودوا يحضروا اجتماعاتها بصورة منتظمة .

وأهم من ذلك ان « لجنة رسم السياسة » لم يعد لها وجود من الناحية العملية ، لان المدير العام « ليفافي » لم يكن يؤمن بالتشاور وطرح القضايا للمناقشة بل يميل الى اتخاذ القرارات الفردية على مستوى عال .

أما الاجتماعات الطارئة التي تعقد بطلب من وزير الخارجية فانها كانت تعقد في اوقات غير منتظمة ، ولكن بمعدل مرة في كل اسبوعين ، وكانت تبحث خلالها بعض القضايا وتتخذ بشأنها القرارات في شكل تعليمات تصدر عن مكتب الوزير .

وفي عهد المدير العام السابق « جدهون رفايل » لم يعد للاجتماعات الصباحية وجود ، ولكن « لجنة رسم السياسة » بعثت واستعادت أهميتها كاجتماع اسبوعي يعقد بين الساعة العاشرة والحادية عشرة من صباح كل اربعاء . وكانت تتألف من المدير العام ومساعديه والمستشارين ومديري مكنتي الوزير والمدير العام . أما مديرو الدوائر المعنية فكانوا يدعون اليها بصورة طارئة حسب علاقة القضايا المطروحة للبحث بأعمال دوائرهم .

أما في الوقت الحاضر فان لجنة رسم السياسة عبارة عن « مستهلك » للمعلومات — كما وصفها أحد اعضائها في سنة ١٩٧٠ — والسبب يعود الى شخصية المدير العام والى تكوين اللجنة . وهناك اجتماعات تتخذ فيها قرارات مهمة ، ولكن الامر في معظم الحالات على العكس من ذلك . ان لجنة رسم السياسة في شكلها الحالي هي عبارة عن منبر للمناقشات واستقاء المعلومات وهي تخلق جوا من الشعور بالعمل الجماعي ، وبالرغم من أنها قلما تتخذ قرارات مهمة او « ترسم السياسة » ، فانها عادة مبعث ارتياح للموظفين ومهمتها أشبه بمهمة « اجتماعات الصباح » القديمة ، وهي اطلاق أكبر عدد من الموظفين في الوزارة على ما يجري خارج نطاق عملهم المباشر .

ويعقد المدير العام في الوقت الحاضر اجتماعات نصف شهرية مع مديري الدوائر ، كما تعقد اجتماعات طارئة بين الموظفين الذين يرثي المدير العام او الوزير حضورهم لبحث المشاكل العاجلة .

جهازه ، فهناك جوانب سلبية مهمة انعكست آثارها على ذلك التمثيل .

واول ما يلاحظ في هذا الشأن عدم وجود أي موظف عربي في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، كما ان النواب العرب (وكذلك الشيعيين) في الكنيست الاسرائيلي محرومون من عضوية لجنة الشؤون الخارجية . وهذه احدى الامثلة المكشوفة أمام انظار العالم الخارجي — والتي تؤلف دليلا ماديا يدحض مزاعم حكومة اسرائيل بشأن معاملتها للعرب الموجودين داخل اسرائيل ، حيث أصبحوا يعاملون في بلدهم — ومن قبل مفتصيبيها والدخلاء عليها — معاملة الدخلاء ، وأصبحوا في وطن آبائهم وأجدادهم مواطنين من الدرجة الثانية .

وبالإضافة الى ذلك ، فان لوزارة الخارجية الاسرائيلية مهمات غير معلنة ، وغير مدونة في الكتب السنوية للحكومة ، ولا في تقارير الوزارة ، كأعمال الجاسوسية والتخريب والاغتيالات وتهريب الأشخاص والأسلحة وحتى البواخر ...

وتتظاهر اسرائيل بأنها دولة عصرية من جميع الوجوه، وتحاول ان تضيء على جهازها الدبلوماسي مظاهر الدبلوماسية الكلاسيكية النزيهة التي تتحاشى أي عمل من أعمال التجسس وغيرها من الفعاليات غير المشروعة التي يؤكد التعامل الدبلوماسي على وجوب تجنب الممثل الدبلوماسي الدولي لممارستها . ومع ذلك ، فقد كانت هناك حالات كثيرة فضحت فيها محاولات اسرائيلية عديدة ظهر فيها ان ممثليها الدبلوماسيين (فضلا عن ملحقى قواتها المسلحة وملحقها الفنيين الاخرين) كانوا مشتركين في تلك الاعمال التي ترتب عليها اعتبارهم أشخاصا غير مرغوب فيهم وطردهم من الدول التي يعملون فيها ، مما شكل مطعنا كبيرا في سمعة الوزارة وأخلاقيتها وأساء الى مكانتها الدولية .

المستقلة حديثا دون انتظار الميزانية الجديدة او ما أشبه ذلك من اجراءات روتينية قد تضيع عليها فرصا ثمينة للتغلغل في تلك الدول ، قبل ان تسبقها اليها غيرها ، وخاصة الدول العربية .

وقد حرصت الوزارة دائما على اختيار موظفي الخدمة الخارجية من أكفأ العناصر ، ووقفت في وجه ضغوط الأحزاب لتعيين اعضائها في وظائفها ، وفي حالة نزولها عند المطالب الحزبية فانها أصرت دائما على ان يكون المرشحون الحزبيون على المستوى المطلوب من الكفاءة ، ولم تلتفت الى شعار (الاخلاص قبل الكفاءة) ، بل انها لم تحجم عن التصريح بأنه كان شعارا مضللا ، وذهبت الى ان الاخلاص يفترض في كل مواطن اسرائيلي ، ويشترط في كل مرشح . وهو ضروري ، ولكنه لا يكفي وحده ، وخاصة في الوظائف الفنية او التي تتطلب مؤهلات معينة ، ولا يمكن ان يعوض عن تلك المؤهلات التي يعجز المرشح بدونها عن تادية واجباته على الوجه المطلوب ، وقد يسيء الى بلاده من حيث لا يعلم ، وبالتالي قد يكون ضرره أكثر من نفعه .

وقد أظهرت اسرائيل مرونة كبيرة في اختيار سفرائها ، وفي تعيين الممثل المناسب في المحل المناسب ، واهتمت بدراسة علاقات ممثليها الدبلوماسيين ونفوذهم وامكانيات نجاحهم في الدول التي يعملون لديها . كما انها لم تكف في انتقاء موظفي وزارة الخارجية بالشهادات العالية التي يحملونها من الجامعات الاسرائيلية أو الاجنبية . بل أكدت على اجتيازهم فترة تدريب مركزة للاستراتيجية الاسرائيلية ، ودراسة لوضع اليهود في العالم ، ونقاط الضعف والقوة في الدول التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي .

والى جانب هذه النواحي الايجابية التي رفعت من مستوى التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي وكفاءة

وكانت مهمتها تنظيم الهجرة الى فلسطين ، والتعاون مع سلطات الانتداب في جميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ وعد بلفور حول انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . وقد جرى توسيع نطاق الوكالة اليهودية في سنة ١٩٢٩ بإدخال

١ — ابراهيم العابد، سياسة اسرائيل الخارجية، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١١ .

٢ — « الوكالة اليهودية » : هيئة تمثيلية يهودية انشئت بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر في سنة ١٩٢٢ ،

٩ - كانت اول دولة تستجيب لهذا الطلب هي الولايات المتحدة ، واعقبها الاتحاد السوفيتي ، فنغواتيالا ، فبولونيا ، غاوروغواي ، فجيكوسلوفاكيا ، فافريقيسا الجنوبية ، فيوغوسلافيا ، فهنغاريا ، فرومانيا ، ففنلندا ، فكوستاريا .

١٠ - شبنائي روزن ، في محاضرة عن وزارة الخارجية الاسرائيلية في كلية الشرق الاوسط للادارة العامة (كما نقلتها جريدة « جروساليم بوست » ، ١٦ مايس ١٩٤٩) .

١١ - Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, London, 1972, p. 512.

١٢ - تقرير عن وزارة الخارجية الاسرائيلية : ملحق بخطاب وزير الخارجية حول ميزانية الوزارة لسنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، القدس ، ص ١ .

١٣ - أنظر جريدة « ترود » الصادرة في ٣١ آب ١٩٦٤ وما جاء في المقال : « .. ان بعض المتطرفين الصهيونيين في سفارة اسرائيل هم من الحماقة بدرجة يعجزون معها عن فهم الشعب السوفيتي ، وان سيارات السفارة الاسرائيلية المحملة صناديقها الخلفية بالقمامة الايدولوجية طالما شوهدت خلال أشهر الصيف في كيف واوديسا وشيرنوفنتش وغيرها من المدن . وان السياح الاسرائيليين من حملة الباسبورت الدبلوماسية تركوا وراءهم ، حيثما حلوا ، آثارا قذرة ... » .

١٤ - « ازفستيا » ، موسكو ، ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ .

١٥ - « ازفستيا » ، موسكو ، ٢١ مايس ١٩٦٤ .

١٦ - « نيويورك تايمس » الطبعة الاوروبية ، ٢٢ مايس ١٩٦٤ .

١٧ - State of Israel, Civil Service Commission, *Twenty Years of Service*, Jerusalem, 1968, p. 18.

١٨ - *Israel Government Yearbook*, 1964/1965, p. 178.

١٩ - ناركيس (مدير الكلية) في حديث لمجلة « جويش اوبزرفر » المجلد ١٤ ، العدد ٤٨ ، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ - نقل عن

٥٠ بالمئة من الاعضاء اليهود غير المنتمين الى المنظمات الصهيونية ، بقصد تمثيل الجاليات اليهودية في مختلف اقطار العالم . وكان لها دور كبير في تحقيق الاهداف الصهيونية ، وقد تمكنت من جمع تبرعات طائلة استخدمت في تدريب المهاجرين ، وتوطينهم ، واستمرت في فعاليتها حتى انتهاء الانتداب البريطاني في سنة ١٩٤٨ ، وبعد ذلك التاريخ زالت صفتها الاولى ولكنها واصلت اعمالها كهيئة تمثيلية لليهود تعمل على تدعيم اسرائيل . وما تزال الوكالة اليهودية فعالة حتى الوقت الحاضر في الشؤون الثقافية والاعلامية اليهودية في الولايات المتحدة وفي اقطار اخرى من العالم .

٢ - انظر مذكرات ايتان عن تأسيس وزارة الخارجية في كتابه : « السنوات العشر الاولى : تاريخ دبلوماسي لاسرائيل » .

Walter Eytan, *The First Ten Years*, New York, 1958, p.p. 206-228.

٤ - أصبح هذا المنصب سببا في بعض المتاعب في السنوات الاولى ، مما أدى الى استقالة الشخص الوحيد الذي شغله في سنة ١٩٥٣ ، والظاهر انه فسر صلاحياته بصورة حرفية ، وحاول ان يوسعها بحيث تمتد الى رسم السياسة أيضا . وقد خفض الوضع القانوني للرئيس الاداري للوزارة فأصبح واحدا من معاوني المدير العام ، والغى منصب السكرتير العام .

٥ - ايتان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

٦ - انظر مذكرات جيمس مكدونالد - اول سفير امريكي الى اسرائيل - ووصفه كيفية ابلاغ حكومة اسرائيل بقرار الحكومة الامريكية ، وكيفية استجابتها له ، ووصف مراسم تقديم أوراق اعتماده كأول سفير الى اسرائيل .

James G. McDonald, *My Mission in Israel*, London, 1951, pp. 125-127.

٧ - ايتان ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢١١ .

٨ - كانت ميزانيات وزارات الخارجية لهذره الدول - كما جاء في المشروع - كما يأتي : مصر (سنة ١٩٤٥) ٤٣٦٠٧٠٠ جنيه فلسطيني ، العراق (سنة ١٩٤٥) ٣٨٦٠٠٠٠ جنيه فلسطيني ، لبنان (سنة ١٩٤٨) ٢٨٣٠٠٠٠ جنيه فلسطيني .

ration, New York, 1964, p. 14.

Brecher, *Op. Cit.*, p. 517. — ٢٩

٣٠ — ايتان ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٢٠ —

٢٢١ .

٣١ — أن المصدر الرئيسي لهذا التحليل لعملية

اتخاذ القرارات في وزارة الخارجية الإسرائيلية

هو المقابلات التي أجراها « مايكل بريشر » مع

عدد من كبار المسؤولين في تلك الوزارة في

ازمنة مختلفة ، بضمنهم وزراء الخارجية

السابقون والمديرون العامون وغيرهم من كبار

موظفي الوزارة . (أنظر : بريشر ، المرجع

سالف الذكر ، ص ٥٢١ وما بعدها) .

٣٢ — بريشر ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥٣١ —

٥٣٢ .

٣٣ — المرجع نفسه ، ص ٥٣٢ .

٣٤ — المرجع نفسه .

٣٥ — المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .

ابراهيم العابد ، المرجع سالف الذكر ، ص

١٢٧ .

٢٠ — المرجع السابق .

٢١ — بقي آبا ايبان ممثلا دائما في الامم المتحدة

١١ سنة ، وسفيرا في واشنطن ٩ سنوات ،

وايلاث سفيرا في لندن ٩ سنوات ، وكوماي

ممثلا دائما في الامم المتحدة ٧ سنوات ، وايتان

سفيرا في باريس أكثر من عشر سنوات ، ونجار

سفيرا في بروكسل ٨ سنوات .

٢٢ — بريشر ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥١٦ .

٢٣ — المرجع نفسه .

٢٤ — المرجع نفسه .

Moshe Pearlman, *Ben Gurion* — ٢٥

Looks Back, New York, 1965, p. 127.

٢٦ — ايتان ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢١٧ .

٢٧ — المرجع نفسه .

Mordechai E. Krenin, *Israel and* — ٢٨

Africa, A Study in Technical Coope-

المصادر

mission, *Twenty Years of Services*, Jerusalem, 1968.

Strang, (Lord), and other Members of the Foreign Service, *The Foreign Office*, London (Allen and Unwin) 1957.

صايغ فايز ، *الدبلوماسية الصهيونية* ، بيروت

(مركز الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية)

١٩٦٧ .

صفوة ، نجدة فتحي ، *اليهود والصهيونية في*

علاقات الدول الكبرى ، بغداد ، (وزارة)

الخارجية العراقية) ١٩٦٧ .

العابد ، ابراهيم ، *سياسة اسرائيل الخارجية* ،

بيروت (مركز الابحاث — منظمة التحرير

الفلسطينية) ١٩٦٨ .

موسى ، شحاده ، *علاقات اسرائيل مع دول العالم* ،

بيروت (مركز الابحاث — منظمة التحرير

الفلسطينية) ١٩٧١ .

Brecher, Michael, *The Foreign Policy System of Israel*, London(Oxford) 1972.

Eytan, Walter, *The First Ten Years*, New York (Simon and Schuster) 1958.

(وعلى هذين المصدرين اعتمدنا بصورة رئيسية) .

Barnes, William and Morgan, John Heath, *The Foreign Service of the United States, Origins, Development and Function*. Washington, D.C. (Department of State) 1961.

Eban, Abba, *Voice of Israel*, New York (Horizon Press) 1957.

Israel Government Yearbooks.

Krenin, Mordechai, E., *Israel and Africa, A Study in Technical Cooperation*. New York (Praeger)1964.

McDonald, James, *My Mission in Israel*, London (Gollancz) 1951.

State of Israel, Civil Service Com-